

السلطة اللغوية ومعايير الصواب اللغوي (قديمًا وحديثًا)

د. نائل محمد إسماعيل*
وكالة الغوث _ غزة

الملخص:

يتناول هذا البحث السلطة اللغوية من حيث مفهومها، ودورها في صون اللغة وتوجيه الناطقين بها إلى الصواب اللغوي؛ لأن سلطة اللغة أكبر من الناطقين بها، والناطقون بها موكل إليهم إظهار سلطة نظام اللغة. إن فكرة السلطة اللغوية جعلت الناقد العربي يتقلب بين النصوص في كل مكان من ملاحظاته، وهذه السلطة اللغوية لا تتحقق تحققًا كاملاً في موضع واحد؛ لأن ليس لتصور واحد أن يلغي المجموع. إننا أمام نظام عجيب تتداخل فيه الكلمات والنصوص في شكل طيف أو أطياف من اللغة الراقية. ومن ثم كانت السلطة، وكان النحو هو نفسه السلطة، السلطة التي تخضع كل مناحي الفكر اللغوي في التراث إلى نظامها، بالاعتماد على معايير لغوية دقيقة للحكم على استعمال لغوي ما بالصواب أو الخطأ، وهي معايير اجتماعية يفرضها المجتمع اللغوي على الأفراد، وشأن اللغة في ذلك شأن سائر أشكال الثقافة، كالعادات والتقاليد والدين والسلوك الاجتماعي، فلكل واحدة من هذه الظواهر مستوى صوابي خاص. فالصواب ما وافق الشائع في كلام العرب، والخطأ ما ندد عنه؛ لأن استعمالات العرب سنة متبعة تستند إلى سلطان العرف اللغوي وأن بين الضابط الذي يصنع النحاة وبين السنة المتبعة التي يفرضها العرف وفاقاً في الأغلب الأعم من الحالات، وخلافاً في حالات أخرى هي الأقل بالنسبة إلى ما يقابلها في كلام العرب.

Abstract :

This research is mainly concerned with the concept of linguistic power and the role of language protection and orienting the native speakers, towards the linguistic correctness, because language power is greater than it's speakers who are responsible for highlighting the power of language system. The idea of the linguistic power made the Arab critics move around texts in every position of their notes. This power can't be completely achieved just in one position because just one idea cannot delete the whole ideas. In

this wondrous linguistic system, words and texts overlap in forms of elevated language, and then the power of syntax controls all types of linguistics through relying on a precise linguistic standard to judge any linguistic use whether right or wrong. These are social standards imposed by the linguistic society on the individuals. Language is like all types of culture as: traditions, habits, customs, religion and social behavior. For each one of these elements there is a special correctness level. Correctness is what goes along with the tradition in Arabic language. Incorrectness is what contradicts and deviates from the practice, because Arabs use of language follow habits based on the power of the linguistic custom. There is an accord between the rules made by the grammarians, and the followed habits in the most of general cases. However, there is dispute between them in other cases and these are minority compared with their counter parts in Arabic language.

المقدمة:

الديققة التي تمتاز بها، وهي اختلاف المعاني طوعاً لاختلاف شكل آخر الكلمة. ولقد كان هذا النوع أول اختلاف طراً على اللغة العربية منذ كان الإسلام، وازداد هذا الضعف بتوسع رقعة الإسلام.

فكان ذلك الضعف الذي تسرب إلى اللسان العربي دافعاً قوياً للعمل على وضع علم قوي الأركان يحفظ اللغة بنيانها، ويضع للعرب المعايير اللغوية الأصيلة التي يهتدون بها لتقويم لسانهم، كما أن الدافع الذي مهد لنشأة هذا العلم هو الخوف على نصوص القرآن الكريم من التحريف نتيجة لتوسع رقعة الدولة الإسلامية ودخول غير العرب في الدين الجديد. ولذا نقر بسبب وضع النحو، أعني قواعد النحو المكتوبة.

ثم أتى النحاة فاطَّلَعُوا على ما انتهى إليهم من كلام العرب. وقد كان عليهم أن يأخذوا بتأمله وتدبره، ويعمدوا إلى تقسيمه وتصنيفه، ويمضوا في تتبعه واستقراءه ذلك ليستشفوا النظم التي صيغت بها اللغة المحكية ويكشفوا عن سنن ما جرت به ألسنة العرب على السليقة وطاعت به قرائحهم على

خلق الله البشر ليتعارفوا ويتواصلوا فيما بينهم، ويتعاونوا في إعمار هذه الأرض، والعرب بطبيعة الحال جزء من هؤلاء البشر، اختلطوا بغيرهم اختلاطاً مستمراً في البيوت والأسواق، والمناسك والمساجد، وتصاهروا واندمجوا مع غيرهم من أجناس البشر، خاصة بعد اتساع الفتوحات الإسلامية، فاقترضوا ذلك أن يستمع بعضهم من بعض وأن يتفاهموا في كل ما يتصل بهم، ولغة التخاطب الوحيدة بينهم في كل ما يحيط بهم هي العربية، فكان لزاماً على غير العربي أن تكون لغته العربية مهما عالج في ذلك وعانى، كما كان لزاماً على العربي أن يترفق بغير العربي ويتريث معه في التخاطب.

وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى سليقة العربي، على أن غير العربي كان ينزع قسراً عنه إلى بني جلدته، وإن طال لبثه بين ظهرائي العرب، فقد كان في عهد الرسول صهيب يتكلم الرومية، وسلمان الفارسية، وبلال الحبشية. وتولد من هذا كله أن اللغة العربية تسرب إليها اللحن، وهنت الملاحظة

السَّجِّيَّة.

مَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ

لَقَدْ اسْتَدَعَتْ طَبِيعَةُ الْبَحْثِ أَنْ يَسْتَخْدِمَ الْبَاحِثُ الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ؛ حَيْثُ سَيَقُومُ الْبَاحِثُ بِتَقْدِيمِ تَصَوُّرٍ لِلسُّلْطَةِ اللُّغَوِيَّةِ وَمَظَاهِرِهَا فِي الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ، وَتَحْدِيدِ أُبْرَزِ الْمُعَايِيرِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْقَدَامَى وَالْمُحْدَثُونَ لَصَوْنِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَمُوَاجَهَةِ الْأَخْطَارِ الْمُحْدِقَةِ بِلُغَتِنَا الْأُمِّ وَالنَّهْوضِ بِهَا؛ لَتَكُونَ قَادِرَةً عَلَى الْإِيفَاءِ بِمُتَطَلِّبَاتِ الْعَصْرِ بِمُرُونَةٍ وَثَبَاتٍ.

مِنَ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ

1_ عَبْدُ الْمَلِكِ مَرْتَاخ، التَّعْدِيَّةُ اللُّغَوِيَّةُ فَنٌّ جَدِيدٌ لِمُتَمِزِقِ الْهُوِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ، مَجَلَّةُ الْعَرَبِيِّ، الْعَدَدُ 503، أَكْتُوبَر، 2000.

2_ نَاطِلُ مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيل، مُعَايِيرُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِصْرَ فِي إِجَازَةِ الْأَبْنِيَّةِ وَالتَّرَاكِبِ النَّحْوِيَّةِ وَالْأَسَالِبِ اللُّغَوِيَّةِ، رِسَالَةٌ مَاجِسْتِرْ غَيْرُ مَنَشُورَةٍ، الْقَاهِرَةِ، 2004.

3_ نَسِيمُ الْخُورِي، الْإِعْلَامُ الْعَرَبِيُّ وَانْهِيَاؤُ السُّلْطَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، ط1، 2005، مَرْكَزُ دِرَاسَاتِ الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بَيْرُوت.

4_ جَابِرُ عَصْفُور، أَزْمَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: السِّيَاسَةُ وَالْإِعْلَامُ وَالتَّعْلِيمُ... أَيْنَ الْحُلُ؟ مَجَلَّةُ الْعَرَبِيِّ، الْعَدَدُ 593، أِبْرِيل، 2008.

5_ فُؤَادُ بُوْعَلِي، الْعِلَاقَةُ بَيْنَ اللُّغَةِ وَالسُّلْطَةِ؟ وَكَيْفَ يُمْكِنُ تَدْبِيرُ الشَّأْنِ اللُّغَوِيِّ مِنْ طَرَفِ الْفَاعِلِ السِّيَاسِيِّ؟ الْمَجْلِسُ الْعَالَمِيُّ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الرِّبَاط، 2011.

سُلْطَةُ النَّحْوِ

إِنَّ فِكْرَةَ النَّحْوِ فِي الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَدْ عُرِفَتْ بِدَرَجَةٍ كَافِيَةٍ، وَبَعْبَارَةٍ أُخْرَى لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَأْخُذَ بِمَبْدَأِ التَّعْرِيفِ الْمُتَنَوِّعِ. النَّحْوُ إِعْرَابٌ، وَالنَّحْوُ نِظَامُ الْكَلِمَاتِ، وَالنَّحْوُ سُلْطَةٌ أَيْضًا. مَفْهُومُ السُّلْطَةِ يُمْكِنُ

وَهَكَذَا عَكْفُ النُّحَاةِ عَلَى اللُّغَةِ يُنْعَمُونَ فِيهَا النَّظَرُ، يَسِيرُونَ غَوْرَهَا وَيُعْجَمُونَ عُودَهُ فَاسْتَبْطَنُوا دِخَالَهَا وَاسْتَجْلَوْا غَوَامِضَهَا. أَحْصَوْا مَسَائِلَهَا وَاسْتَقْرَوْا دِقَائِقَهَا. فَمَا جَرَى مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى سُنَنِ اسْتَبْطَا حُكْمَهُ وَحَمَلُوا غَيْرَ الْمَنْقُولِ عَلَى الْمَنْقُولِ مِنْهُ وَجَعَلُوهُ قِيَاسًا لِنَظَائِرِهِ. وَمَضَوْا يُعْلَلُونَ هَذَا الْقِيَاسَ وَيُسَبِّبُونَهُ. فَإِذَا سَمِعَ شَيْءٌ يَأْبَاهُ قِيَاسَهُمْ هَذَا اتَّسَعُوا لَهُ، وَأَخَذُوا بِهِ إِذَا اشْتَهَرُ وَشَاعَ. فَإِذَا نَدَرَ أَغْفَلُوهُ وَأَوْجَبُوا فِيهِ الْقِيَاسَ، حَمَلًا لَهُ عَلَى أَمْثَالِهِ، وَتَأْصِيلًا لِمَا اسْتَنْوَهُ مِنْ حُدُودٍ وَقَوَانِينٍ. وَقَدْ عَقَّبَ عَبْدُ الْلطِيفِ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى هَذَا فَقَالَ: "اعْلَمْ أَنَّ اللُّغَوِيَّ شَأْنُهُ أَنْ يَنْقُلَ مَا نَطَقَتْ بِهِ الْعَرَبُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ. وَأَمَّا النَّحْوُ فَشَأْنُهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيمَا يَنْقُلُهُ اللُّغَوِيُّ وَيَقِيسُ عَلَيْهِ⁽¹⁾."

مُشْكَلَةُ الْبَحْثِ وَسَبَبُ اخْتِيَارِهِ

تَكُنُّ مُشْكَلَةُ الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ الضَّعْفُ الَّذِي اسْتَشْرَى فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَتِلْكَ الْفَوْضَى الَّتِي تَسَرَّبَتْ إِلَى الْخُطَابِ اللُّغَوِيِّ التَّعْلِيمِيِّ وَالْأَكَادِمِيِّ وَالْإِعْلَامِيِّ، فَكَانَ ذَلِكَ دَافِعًا قَوِيًّا لِلْعَمَلِ عَلَى إِحْيَاءِ هَيْبَةِ اللُّغَةِ وَسُلْطَانِهَا الْمَقْفُودِ، وَإِعَادَةِ تَنْظِيمِ الْمُعَايِيرِ اللُّغَوِيَّةِ الرَّصِينَةِ الَّتِي ابْتَكَرَهَا أَسْلَافُنَا لِيَحْفَظُوا لِلُّغَةِ بَنِيَانَهَا، وَيَقُومُوا بِهَا لِسَانَهُمْ. لِذَا جَاءَ اخْتِيَارُ هَذَا الْبَحْثِ لِيُقَدِّمَ تَصَوُّرًا لِلسُّلْطَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَتَمَتَّعَ بِهَا اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ فِي هَذَا الْعَصْرِ عَصْرِ الْعَوْلَةِ وَالتَّفَجُّرِ الْعِلْمِيِّ وَالْمَعْلُومَاتِيِّ، وَالَّتِي تُلْزِمُ النَّاطِقِينَ بِهَا وَمُسْتَخْدِمِيهَا بِتَحَرِّيِّ قَوَاعِدِهَا السَّلِيمَةِ فِي الْحَدِيثِ وَالْكِتَابَةِ، وَإِبْرَازِ الْمُعَايِيرِ الَّتِي تَضْبِطُ الْإِنْتِاجَ اللُّغَوِيَّ، وَتَحْفَظُ لِلُّغَةِ هَيْبَتَهَا وَتَصُونُ لِسَانَ النَّاطِقِينَ بِهَا.

خروج على قواعدهم باللحن، وأصبح هذا اللحن كافياً للحط من منزلة الخطيب أو الشاعر، وللحط من مكانة الرجل الاجتماعيّة.

ملَكَةُ النَّحْوِ —إذْن— هي ملَكَةُ القُوَّةِ التي هي أكبر من الموضوع والوعي، ملَكَةُ النَّحْوِ هي ملَكَةُ الرُّوحِ الجَيَّاشَةِ التي ظَلَّتْ تتأبَّى على النظام المنطقي المتأخّر. إنَّ قُوَّةَ تركيب العبارة إذن خطابٌ خفيّ ونداءٌ جهيرٌ يُغرينا بِتَحَرِّيِ الصَّوابِ والتزام النظام. إنَّ سُلْطَةَ اللُّغَةِ أكبر من الناطقين بها، والناطقون بها موكول إليهم إظهار سُلْطَةِ نظام اللُّغَةِ. إنَّ فكرة السُّلْطَةِ اللُّغَوِيَّةِ جَعَلَتِ النَّاقدَ العَرَبِيَّ يَتَقَلَّبُ بين النصوص في كل مكان من ملاحظاته، إنَّ فكرة السُّلْطَةِ اللُّغَوِيَّةِ لا تَتَحَقَّقُ تَحَقُّقاً كاملاً في موضع واحد؛ لأنَّ ليس لتصور واحد أن يلغى المجموع. إنَّنا أمام نظام تتداخل فيه الكلمات والنصوص بشكل عجيب. ومن ثمَّ كانت السُّلْطَةُ، وكان النحو هو نفسه السُّلْطَةُ، السُّلْطَةُ التي تخضع كلُّ مناحي الفكر اللُّغَوِيِّ في التراث (وهي ذات طابع اجتماعي) إلى نظامها، ومن ثمَّ تعرف حقيقة المصطلحات الشائعة، من مثل: الشاذ، والقليل، والقياسي، والمطرّد⁽⁵⁾.

وفي وقت مُتقدِّم من حياة الثقافة العربيّة بدا أنَّ النَّحْوَ أكبر من أن يكون طائفة من القواعد التي تضمن سلامة اللسان⁽⁶⁾. وفي وسط التنافس الغريب بين النَّحْوِ العَرَبِيِّ والمنطق اليوناني رأى الباحثون أنَّ ثمة علاقة بين النَّحْوِ وقواعد التفكير. وبدا أنَّ التفكير لغة. وأنَّ اللُّغَةَ على مقرّبة من استقامة الخلق. بل خيل إلى غير واحد أن الإعراب يُعادل الخروج من الظلمات⁽⁷⁾. وعلى هذا أعان النَّحْوُ على تحسين الأداء الذهني، بل أعان على مواجهة التفكك والعجز بوجه عام، لقد تمثّل النَّحْوُ في الأذهان قواماً أو رباطاً للكينونة، وكان هذا كله. الواقع أنَّ الاهتمام بالنَّحْوِ كان عوناً على تماسك العقل العربيّ ووسيلةً لمحاربة السفسطة والبراعة غير المسؤولة⁽⁸⁾.

أنَّ ينير لنا بعض الأعماق. السُّلْطَةُ واضحة في دعوى الأفراد، ودعوى التعريض، ودعوى تنبيه السامع، ودعوى منع السامعين من الشك والشبهة⁽²⁾.

النَّحْوُ إجلال وتشريف. والسُّلْطَةُ كلمة يمكن أن تُفهم في ضوءها مواضع كثيرة ممّا سُمِّي علم المعاني. السُّلْطَةُ هنا تعني مدافعة الخروج على الأعراف اللُّغَوِيَّة. النَّحْوُ سُلْطَةٌ بمعنى آخر؛ لأنَّه يحمي اللُّغَةَ من صخب التطور، ويصور في الوقت نفسه عبقرية العربيّة. وعبقرية العربيّة لا تخلو من معنى أخلاقيّ ونفسيّ وروحيّ. والنظم اللُّغَوِيَّة يمكن التعبير عنها بطريقة ما إذا استعملنا كلمة السُّلْطَةِ⁽³⁾.

إنَّ السُّلْطَةَ التي نحن بصدها ليست رهبا قاسيا، وليست صارمة تماماً، إنها في الحقيقة نوع من الرقابة المنطقية (الحازمة) للسلوك اللُّغَوِيّ، تسعى إلى صون اللسان العربيّ من الانحراف والخطأ.

لقد قلنا كثيراً إنَّ الباحثين اهتموا بنظام الكلمات لا إعرابها فحسب، لكن الإعراب نفسه تمثّل في عقولنا بوصفه سُلْطَةً حقيقيّة يحار المتأمل في التأمّل لها أحياناً أو تفسيرها، ولكنه لا يحار قط في إثباتها والدفاع عنها. السُّلْطَةُ قد تكون خفية من وجه، ظاهرة من وجه آخر، ولكن السُّلْطَةُ من حيث هي مفهوم لا تتمتع بمكر قاسٍ مُريب. أجدادنا ما كانوا يبحثون شؤون الأسلوب بمعزل عن البحث في الكلمات ونظامها النَّحْوِيّ. وكلُّ مباحث الكلمات يسودها طابع التَّحرِّي عن النظام.

كان الباحثون في النَّحْوِ ومعانيه أو رتبته أنكباء؛ لأنَّهم يتصورون الكلمات وقد غالبت الكلمات. قُوَّة الكلمة مغالبة. هذا أمر ظاهر، وظاهر أيضاً علاقة المغالبة بفكرة السيطرة. ولأمر ما تصوّر الباحثون منذ عهد الجاحظ على الأقل كلَّ مثل طيب سُلْطَةً وكلَّ عبارة فصيحة سُلْطَةً، ذلك أنَّها أزاحت جانباً فضول الكلام وفضول الناس وتفرّقتهم وتناثرهم⁽⁴⁾.

وقد بلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم أن وصفوا كلَّ

يَفْعَلُ مَاذَا؟⁽¹⁴⁾.

وَمِمَّا رَوِيَ فِي هَذَا السِّيَاقِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَجُلًا: كَيْفَ أَهْلُكَ؟ (بِكسر اللام)، يُرِيدُ: كَيْفَ أَهْلُكَ؟ فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: صَلْبًا، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ هَلَكْتِهِ كَيْفَ تَكُونُ⁽¹⁵⁾. كَمَا تَتَّبَعُ النُّحَاةَ أَخْطَاءَ الشُّعْرَاءِ، فَقَدْ أَخَذَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو التَّقْفِيَّ عَلَى النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّ قَوْلَهُ: فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضُئِيلَةً

مَنْ الرَّقْشُ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَافِعٌ⁽¹⁶⁾ وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: نَاقِعًا بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ مُتَّبِعًا أَخْطَاءَ الْفَرَزْدَقِ، مُكْثِرًا الرَّدَّ عَلَيْهِ. وَأَخَذُوا عَلَى الْفَرَزْدَقِ قَوْلَهُ:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ

مَنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا⁽¹⁷⁾

حَيْثُ رَفَعَ (مجلف) مَعَ أَنَّ حَقَّهَا النَّصْبُ. وَأَتَعَبَ أَهْلُ الْإِعْرَابِ فِي طَلَبِ الْعِلَّةِ. وَالْفَرَزْدَقُ كَمَا نَعْلَمُ— شَاعِرٌ عَرَبِيٌّ الْحَسَّ يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِ، وَهُوَ مَشْغُوفٌ فِي شِعْرِهِ بِالْإِعْرَابِ الْمُشْكَلِ الْمَحْجُوجِ إِلَى التَّقْدِيرَاتِ الْعَسِيرَةِ، وَمَعَ هَذَا أَجْرَى الضَّمُّ عَلَى الْقَافِيَةِ لِتَوَافُقِ أَصْوَاتِهَا، وَإِنْ اعْتَرَضَتْهَا مُخَالَفَةُ الْإِعْرَابِ. وَقَدْ سَأَلَ بَعْضُهُمُ الْفَرَزْدَقَ عَنْ رَفْعِهِ إِيَّاهُ فَشَتَمَهُ وَقَالَ: عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَحْتَجُّوا. وَكَانَ نَحَاةَ الْبَصْرِيِّينَ شِيعَتَيْنِ، شِيعَةٌ تَنْتَصِرُ لِلْعَرَبِ وَتَسَلِّمُ لَهُمْ كَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَشِيعَةٌ تَطْعُنُ عَلَيْهِمْ كَأَبِي إِسْحَاقَ، وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِو؛ أَيُّ أَنَّ النَّقْدَ عِنْدَهُمْ إِمَّا أَنْ يَقُومَ عَلَى تَسْوِيعِ مَا يُقَالُ وَتَلْمِيسِ وَجْهِ يَفِيهِ؛ وَإِمَّا أَنْ يُحَرِّضَ عَلَى تَقْرِيرِ الْخَطَا وَتَأْيِيدِ الْعُتْرَةِ⁽¹⁸⁾.

كَذَلِكَ تَكَلَّمَ النُّحَاةُ فِي الْأَوْزَانِ وَالْقَوَائِي. فَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ يُعَرِّفُ الْإِقْوَاءَ بِأَنَّهُ اخْتِلَافُ الْإِعْرَابِ فِي الْقَوَائِي، فَقَدْ أَخَذَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ عَلَى الشَّاعِرِ قَوْلَهُ: إِذَا كُنْتُ فِي حَاجَةٍ مُرْسَلًا فَأَرْسَلُ حَكِيمًا وَلَا تَوْصَهُ وَإِنْ بَابٌ أَمْرٌ عَلَيْكَ التَّوَى فَشَاوِرْ لَبِيًّا وَلَا تَعَصِهِ وَقَالَ: هَذَا خَطَا فِي بِنَاءِ الْقَوَائِي⁽¹⁹⁾.

الْحَاجَةُ إِلَى تَقْوِيمِ اللِّسَانِ وَالتَّصْوِيبِ اللُّغَوِيِّ

فَطَنَ الْعَرَبُ إِلَى الْحَاجَةِ إِلَى تَقْوِيمِ اللِّسَانِ بَعْدَ اللَّحْنِ الَّذِي شَاعَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمَوَالِي وَالتُّعَرَّبِينَ وَالْعَرَبِ أَنْفُسِهِمْ، بِفِعْلِ الْإِخْلَاطِ بِالْأَعَاجِمِ الْمُسْلِمِينَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْبُعْدِ عَنْ مَنَابِعِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصِيلَةِ، وَذَكَرَ أَبُو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ أَنَّ أَوَّلَ مَا فَسَدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْإِعْرَابُ، فَكَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَى تَعْلُمِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ وَقَوَانِينِهِ الَّتِي يَسْتَقِيمُ بِهَا اللِّسَانُ، فَقَدْ رَوَى أَنَّ رَجُلًا لَحَنَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "أَرَشِدُوا أَهْلَكُمْ فَقَدْ ضَلَّ" (9).

وَبَدَأَ الْعَرَبُ تَقْوِيمَ الْأَلْسِنَةِ وَتَصْوِيبَ خَطَا اللَّاحِنِينَ بِالْإِرْشَادِ الْمُبَاشِرِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْخَطَا وَزَمَانِهِ، بِقَوْلِ الْمُصَوِّبِ: قُلْ كَذَا وَلَا تَقُلْ كَذَا، دُونَ تَعْلِيلٍ، أَوْ بَتْلِيلٍ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: هَكَذَا أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ هَكَذَا سَمِعْتُهَا مِنْ فُلَانٍ⁽¹⁰⁾، وَهُوَ— كَمَا نَرَى— تَعْلِيلٌ لَا يَسْتَنْدُ إِلَى دَلِيلٍ عِلْمِيٍّ؛ لِأَنَّ النُّحُولَ يَكُنْ قَدْ صِيغَتْ أَحْكَامُهُ أَوْ رُتِبَتْ أَبْوَابُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِقَوْمٍ اسْتَقْبَحَ رَمِيَهُمْ: "مَا أَسْوَأَ رَمِيَكُمْ! فَيَقُولُونَ: (نَحْنُ قَوْمٌ مُتَعَلِّمِينَ)، فَيَقُولُ: لَحْنُكُمْ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ فُسَادِ رَمِيكُمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "رَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ"⁽¹¹⁾.

وَرُبَّمَا عَلَّلَ الْمُصَوِّبُ اسْتِنْكَارَهُ لِلْخَطَا بِعَدَمِ اسْتِسَاغَتِهِ لِلْمَعْنَى، أَوْ مُخَالَفَتِهِ لَطَبَائِعِ الْأُمُورِ أَوْ الْمَأْلُوفِ، فَقَدْ رَوَى أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ إِمَامًا يَقْرَأُ: (وَلَا تَنْكُحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا)⁽¹²⁾، يَفْتَحُ التَّاءَ مِنْ (تَنْكُحُوا)، فَقَالَ: "سَبَّحَانَ اللَّهِ"، هَذَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ قَبِيحٌ، فَكَيْفَ بَعْدَهُ! فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ لَحْنٌ، وَالْقِرَاءَةُ: (وَلَا تَنْكُحُوا)، بِضَمِّ التَّاءِ، فَقَالَ: قَبَحَهُ اللَّهُ، لَا تَجْعَلُوهُ بَعْدَهَا إِمَامًا؛ فَإِنَّهُ يَحُلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ"⁽¹³⁾.

وَرَوَى أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ مُؤَذِّنًا يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ (بِنَصْبِ رَسُولٍ)، فَقَالَ: وَيْحَكَ!

مَعَايِيرُ التَّصْوِيبِ اللُّغَوِيِّ

لَمْ تَكُنْ الطَّرِيقَةُ الَّتِي انْتَهَجَهَا الْعَرَبُ فِي التَّصْوِيبِ وَالتَّقْوِيمِ كَافِيَةً، وَلَا تَحَقُّقُ الْغَايَةِ الْمَرْجُوَّةِ، فَرَأَى النَّابِهُونَ مِنْهُمْ ضَرُورَةَ وَضْعِ قَوَاعِدَ وَأُسُسٍ تَصِفُ لَهُمْ أَنْظِمَةَ اللُّغَةِ وَقَوَانِينَهَا؛ لِتَعَلِّمُوهَا وَيَلْتَزِمُوا بِهَا فِي حَدِيثِهِمْ، فَكَانَ اتِّجَاهُهُمْ إِلَى الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ لُغَتِهَا الصَّافِيَةِ النَّقِيَّةِ مَا يُعِينُهُمْ عَلَى تَأْلِيفِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ السَّلِيمَةِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُحْتَدَى⁽²⁰⁾، وَتَحْدِيدِ الْمَعَايِيرِ الَّتِي يُحْكَمُ بِهَا عَلَى الِاسْتِعْمَالِ بِأَنَّهُ صَوَابٌ أَوْ خَطَأٌ.

مَعْنَى الْمِيعَارِ اللُّغَوِيِّ

لِكُلِّ لُغَةٍ وَلِكُلِّ لَهْجَةٍ مُسْتَوًى صَوَابِيٌّ خَاصٌّ، يُحْكَمُ عَلَى أَسَاسِهِ بِالصَّحَّةِ أَوْ الْخَطَا، وَهُوَ مِيعَارٌ اجْتِمَاعِيٌّ يَفْرُضُهُ الْمَجْتَمَعُ اللُّغَوِيُّ عَلَى الْأَفْرَادِ، وَشَأْنُ اللُّغَةِ فِي ذَلِكَ شَأْنُ سَائِرِ أَشْكَالِ الثَّقَافَةِ، كَالْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ وَالدِّينِ وَالسُّلُوكِ الْاجْتِمَاعِيِّ، فَلَكَلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الظُّوَاهِرِ مُسْتَوًى صَوَابِيٌّ خَاصٌّ⁽²¹⁾.

وَإِذَا كَانَ تَحْدِيدُ هَذَا الْمُسْتَوًى الصَّوَابِيِّ ضَرُورِيًّا فِي كُلِّ لُغَةٍ، وَكُلِّ ظَاهِرَةٍ مِنَ الظُّوَاهِرِ السَّابِقَةِ، فَهُوَ أَكْثَرُ ضَرُورَةً بِالنِّسْبَةِ لِلِاسْتِخْدَامِ اللُّغَوِيِّ؛ إِذْ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ اللُّغَوِيِّينَ، حَوْلَ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ سَبَبُهَا الْاِخْتِلَافُ فِي تَحْدِيدِ الْمُسْتَوًى الصَّوَابِيِّ، وَ"كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُولُ أَفْصَحَ اللُّغَاتِ وَيُلْغِي مَا سِوَاهَا، وَأَبُو زَيْدٍ يَجْعَلُ الشَّاذَّ وَالْفَصِيحَ وَاحِدًا، فَيَجِيزُ كُلَّ شَيْءٍ قَبِيلٍ، قَالَ: وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ يَقُولُ: حَزَنَنِي الْأَمْرُ يُحْزِنُنِي وَلَا يَقُولُ أَحْزَنَنِي. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَهُمَا جَائِزَانِ؛ لِأَنَّ الْقُرَّاءَ قَرَأُوا: (لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ)⁽²²⁾، وَ(لَا يُحْزِنُهُمْ)، جَمِيعًا بَفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّهَا⁽²³⁾. وَرَوَى الرَّيْدِيُّ فِي (طَبَقَاتِ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ): "قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ أَبُو زَيْدٍ يَتَّبِعُ فِي اللُّغَاتِ... وَكُلُّ مَا فِي اللُّغَاتِ فَهُوَ شَرٌّ"⁽²⁴⁾. وَرَوَى أَيْضًا: "قَالَ ابْنُ نُوفَلٍ (المُحَدِّثُ): سَمِعْتُ أَبِي

يَقُولُ لِأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنِي عَمَّا وَضَعْتَ مِمَّا سَمِيتَهُ عَرَبِيَّةً، أَيْدُخُلُ فِيهَا كَلَامُ الْعَرَبِ كُلُّهُ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: كَيْفَ تَصْنَعُ فِيمَا خَالَفَتْكَ فِيهِ الْعَرَبُ وَهُمْ حُجَّةٌ؟ قَالَ: أَعْمَلُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَأُسَمِّي مَا خَالَفَنِي لُغَاتٍ"⁽²⁵⁾.

وَمِنْ ذَلِكَ اِخْتِلَافُهُمْ فِي تَحْدِيدِ دَائِرَةِ الْقِيَاسِ اللُّغَوِيِّ، حَيْثُ اقْتَصَرَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَشْهُورِ الشَّائِعِ، وَأَبَوُ الْقِيَاسِ عَلَى الْقَلِيلِ النَّاسِ، فِي حِينَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ قَدْ أَجَازُوا الْقِيَاسَ عَلَى الشَّاهِدِ أَوْ الشَّاهِدِينَ⁽²⁶⁾.

وَمِنْ هُنَا تَبَرَّرَ أَهْمِيَّةُ تَحْدِيدِ الْمَعَايِيرِ الَّتِي اسْتَدَّ إِلَيْهَا الْقَدَامَى وَالْمُحَدِّثُونَ لِتَحْدِيدِ الصَّوَابِ اللُّغَوِيِّ، أَوْ الْأَبْنِيَّةِ وَالتَّرَاكِبِ الَّتِي يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا:

مِيعَارُ الصَّوَابِ اللُّغَوِيِّ

يَنْظُرُ اللُّغَوِيُّونَ إِلَى الصَّوَابِ وَالْخَطَا فِي اللُّغَةِ مِنْ زَاوِيَتَيْنِ: الْأُولَى تَرْتَبِطُ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ، وَالْأُخْرَى تَتَعَلَّقُ بِأَسْلُوبِ الِاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ، أَيْ أَنَّ إِحْدَاهُمَا فَنِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ اجْتِمَاعِيَّةٌ. فَأَمَّا مِنْ وَجْهَةِ النَّظَرِ الْأَسْلُوبِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فَالْصَّوَابُ مَا وَافَقَ الشَّائِعَ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَالْخَطَا مَا نَدَّ عَنْهُ. وَلَا شَكَّ لَدَى أَصْحَابِ هَذِهِ النَّظَرَةِ أَنَّ الْقَاعِدَةَ ضَابِطٌ مُسْتَنْبِطٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَنَّ اسْتِعْمَالَاتِ الْعَرَبِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ تَسْتَدُّ إِلَى سُلْطَانِ الْعُرْفِ وَأَنَّ بَيْنَ الضَّابِطِ الَّذِي يَصْنَعُهُ النَّحَاةُ وَبَيْنَ السُّنَّةِ الْمُتَّبَعَةِ الَّتِي يَفْرُضُهَا الْعُرْفُ وَفَاقًا فِي الْأَغْلِبِ الْأَعْمُ مِنَ الْحَالَاتِ، وَخِلَافًا فِي حَالَاتٍ أُخْرَى هِيَ الْأَقْلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَقَابِلُهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ⁽²⁷⁾.

وَالْقَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ هِيَ تَلْخِصٌ لَتَقْلِبِ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ عُنَاوَرِ السِّيَاقِ وَمَا صَاحَبَ هَذَا التَّقْلِبِ مِنْ تَغْيِيرٍ فِي مَبَانِي اللُّغَةِ، وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ الْقَاعِدَةُ وَصْفًا لِهَذَا التَّقْلِبِ، فَتَصْبِحُ الْقَاعِدَةُ قَانُونًا يَسُنُّهُ النَّحْوِيُّ بِمَا أَعْطَاهُ الْعِلْمُ مِنْ سُلْطَةٍ يُشْرَعُ بِهَا لِلُّغَةِ، وَمِيعَارًا يُحَدِّدُهُ هَذَا النَّحْوِيُّ لِيُلْزِمَ أَصْحَابَ اللُّغَةِ وَمُسْتَعْمِلِيهَا

مَا وَقَعَ فِيهِ النُّحَاةُ أَنْفُسُهُمْ مِنْ التَّمَاسِ الْإِطْرَادِ فِي لَهَجَاتِ الْعَدِيدِ مِنَ الْقَبَائِلِ وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ كُلَّ لَهَجَةٍ قَبِيلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْقَبَائِلِ تَسْتَغْلِبُ بِطَرِيقِهَا الْخَاصَّةِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَخْرِجَ نَحْوَ وَاحِدٍ مِنْ صُورِ اسْتِعْمَالِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَمَعَ هَذَا لَيْسَ مِنْ طَبِيعَةِ اللُّغَةِ (أَيَّةُ لُغَةٍ) أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى قَوَاعِدِ كُبْرَى لَا تَقْبَلُ الْاسْتِثْنَاءَ، وَمِنْ هُنَا كَانَ مِنْ صُلْبِ عَمَلِ النُّحَاةِ أَنْ يَقِيدُوا كُبْرِيَّاتِ الْقَوَاعِدِ بِاسْتِثْنَاءِ هُنَا، وَاسْتِدْرَاكِ هُنَاكَ وَشَرْطِ فِي مَوْقِعٍ ثَالِثٍ، وَأَنْ يَصَوِّغُوا قَاعِدَةً لِكَسْرِ قَاعِدَةٍ أُخْرَى، أَوْ يَقْعُدُوا لِدُخُولِ عَنِ الْأَصْلِ، أَوْ يَقْبَلُوا أَسْلُوبًا فَصِيحًا عَدَلَ بِهِ عَنِ الْأَصْلِ ثُمَّ أَنْ يُسَوِّغُوهُ وَيُؤَوِّلُوهُ، وَأَنْ يُغْضُوا الطَّرْفَ عَنِ التَّضَارِبِ بَيْنَ قَاعِدَةٍ وَقَاعِدَةٍ، وَيُسَوِّغُوا تَجَاوُزَ الْقَاعِدَتَيْنِ الْمُتَضَارِبَتَيْنِ بِأَنْ إِحْدَاهُمَا أَصْلِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ فَرَعِيَّةٌ، أَوْ أَنْ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ وَالْأُخْرَى قَيِّدٌ عَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ، وَأَخِيرًا عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْتَضُوا بَعْضَ الْخُرُوجِ عَلَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ لِأَغْرَاضِ أَسْلُوبِيَّةٍ، وَأَنْ يَرْفُضُوا بَعْضًا آخَرَ لِكُونِهِ شَاذًا أَوْ قَلِيلًا، أَوْ نَادِرًا وَلُغَةً لَحِيٍّ بَعِينَةٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، وَأَنْ يَحْكُمُوا عَلَى مَا خَالَفَ قَوَاعِدَهُمْ عَدَا كُلِّ مَا سَبَقَ بِأَنَّهُ خَطَأٌ مِنَ الْأَخْطَاءِ، لَا تَقْبَلُ فِيهِ شَفَاعَةُ التَّأْوِيلِ، وَلَا تُسَوِّغُهُ الشَّوَاهِدُ الْقَلِيلَةُ⁽³⁰⁾.

مَعَايِيرُ الصَّوَابِ اللُّغَوِيِّ عِنْدَ الْقُدَامَى

يُمْكِنُ النَّظَرُ إِلَى مَعَايِيرِ الصَّوَابِ عِنْدَ الْقُدَامَى مِنْ خِلَالِ مَرَاهِلِ ثَلَاثٍ:

- 1_ مَرَحَلَةُ جَمْعِ اللُّغَةِ وَوَضْعِ الْقَوَاعِدِ.
- 2_ مَرَحَلَةُ مَا بَعْدَ وَضْعِ الْقَوَاعِدِ.
- 3_ مَرَحَلَةُ تَنْقِيَةِ اللُّغَةِ.

فَفِي الْمَرَحَلَةِ الْأُولَى نَرَى تَحْدِيدًا مِنْ جَامِعِي اللُّغَةِ لِلْقَبَائِلِ الَّتِي تَرَوَى عَنْهَا اللُّغَةُ، وَلِلرَّوَاةِ الَّذِينَ يُؤْخَذُ عَنْهُمْ، وَلِلشُّعْرَاءِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِمْ. "فَالَّذِينَ عَنْهُمْ نَقَلَتِ اللُّغَةُ، وَبِهِمْ اقْتَدَيْ، وَعَنْهُمْ أَخَذَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ قَبَائِلَ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ وَأَسَدٍ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ

مَهْمَا كَانَ هَذَا الْمَعْيَارُ مُنْسَجِمًا مَعَ تَقْلِبِ الْعِلَاقَاتِ النَّحْوِيَّةِ. وَيَنْكَرُ تَمَامُ حَسَانٍ أَنْ تَكُونَ الْقَاعِدَةُ مَعْيَارًا فِي يَدِ النَّحْوِيِّ، وَإِنْ وَجَبَ لَهَا أَنْ تَكُونَ مَعْيَارًا فِي يَدِ مُعَلِّمِ النَّحْوِ، مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُطْلَبُ إِلَى النَّحْوِيِّ أَنْ يَقُولَ: الْعَرَبُ يَقُولُ كَذَا، وَتَقْدِّمُ هَذَا عَلَى ذَلِكَ، وَتَرْفَعُ هَذَا وَتَنْصِبُ ذَلِكَ... وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنَ الْمُعَلِّمِ أَنْ يَقُولَ: يَجِبُ كَذَا وَيَجُوزُ كَذَا وَيَمْتَنَعُ كَذَا، فَأُولَى بِالْبَاحِثِ كَمَا يَرَى تَمَامُ حَسَانٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مُشْكَلَةِ الصَّوَابِ وَالْخَطَأِ مِنْ زَاوِيَةِ اجْتِمَاعِيَّةٍ تَرَى فِي الْاسْتِعْمَالِ سُنَّةً مَتَّبَعَةً، وَأُولَى بِالْمُعَلِّمِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ زَاوِيَةِ فَرَضِ الْقَاعِدَةِ عَلَى الْاسْتِعْمَالِ فَإِنْ وَافَقَهَا كَانَ صَوَابًا وَإِنْ خَالَفَهَا كَانَ خَطَأً، فَالْبَاحِثُ يَسْتَنْبِطُ الْقَاعِدَةَ بِالْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ مِنْ مَادَّةِ الْاسْتِعْمَالِ (الْمُسْمُوعِ) وَالْمُعَلِّمُ يَفْرُضُهَا بِالْمَنْهَجِ التَّعْلِيمِيِّ عَلَى هَذَا الْاسْتِعْمَالِ نَفْسِهِ⁽²⁸⁾.

وَصَاحِبُ السَّلْبِقَةِ كَالْبَاحِثِ لَا يَهْتِمُّ لِلْقَاعِدَةِ إِذَا عَرَفَهَا أَيُّ قَدَرٍ مِنَ الْاهْتِمَامِ، مَا دَامَ حَدْسُهُ اللُّغَوِيُّ (السَّلْبِقَةُ) يَرَى الصَّوَابَ فِيمَا قِيلَ وَتِلْكَ هِيَ الْقَضِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ مَثَارَ الْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الْفُصَحَاءِ وَالطَّاعِنِينَ عَلَى الْعَرَبِ، كَالَّذِي كَانَ بَيْنَ الْفَرَزْدَقِ وَابْنِ أَبِي إِسْحَقٍ؛ عِنْدَمَا سَأَلَهُ ابْنُ أَبِي إِسْحَقٍ عَنْ سَبَبِ رَفْعِهِ كَلِمَةً (مَجْلَفٍ) فِي قَوْلِهِ:

وَعَضُ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ

مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلَفًا

فَقَالَ لَهُ: "عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَتَأَوَّلُوا"⁽²⁹⁾.

وَيَبْدُو أَنَّ النُّحَاةَ وَقَدْ اكْتَمَلَ فِي أَيْدِيهِمْ وَصْفُ بَنِيَةِ اللُّغَةِ فَرَأَوْا صِدْقَ قَوَاعِدِهَا، أُعْجِبُوا مِنْذُ الْبِدَايَةِ أَشَدَّ الْإِعْجَابِ بِمَا اسْتَخْرِجُوا مِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِ، وَمِنْ ثُمَّ دَافَعُوا دِفَاعًا غَيْرًا عَنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ، وَعَنْ إِطْلَاقِهَا فِي اللُّغَةِ وَتَطْبِيقِهَا عَلَى كُلِّ صُورَةٍ تَتَسَمُّ بِالشُّمُولِ.

وَلَكِنْ مُعْتَرِكُ اللُّغَةِ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ يَخْضَعَ لِصَوَابِ النَّحْوِ. وَيَرْجِعُ هَذَا إِلَى أَسْبَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ، لَيْسَ أَهْوَنُهَا طُمُوحُ الْأَدْبَاءِ وَالشُّعْرَاءِ إِلَى التَّرْخِصِ وَالْإِبْتِدَاعِ، وَلَا

الْكُمَيْتِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَتَعَلَّمَ الْغَرِيبَ وَرَوَى الشَّعْرَ، وَكَانَ مُعَلِّمًا، فَلَا يَكُونُ مِثْلَ أَهْلِ الْبَدْوِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ"⁽⁴²⁾.

أَمَّا الشُّعْرَاءُ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِشَعْرِهِمْ فَهُمُ الْجَاهِلِيُّونَ وَالْمُخَضَّرَمُونَ بِإِلَافٍ، مَعَ اسْتِثْنَاءِ بَعْضِهِمُ الَّذِينَ جَرَى خِلَافَ حَوْلِ الْاِحْتِجَاجِ بِشَعْرِهِمْ، كَعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي دَوَادٍ الْإِيَادِيِّ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: "عَدِي بْنُ زَيْدٍ وَأَبُو دَوَادٍ الْإِيَادِيُّ لَا تَرَوِي أَشْعَارَهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَفْظَاهُمَا لَيْسَتْ بِنَجْدِيَّةٍ"⁽⁴³⁾.

وَأَمَّا الْإِسْلَامِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ فَالصَّحِيحُ صَحَّةُ الْاِسْتِشْهَادِ بِكَلَامِهِمْ وَأَمَّا الْمَوْلَدُونَ —وَيُقَالُ لَهُمُ الْمُحَدَّثُونَ— وَأَوَّلُهُمْ بَشَّارُ بْنُ بَرْدٍ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِهِمْ مُطْلَقًا، وَقِيلَ يُسْتَشْهَدُ بِكَلَامِهِ مَنْ يُوثَّقُ بِهِ مِنْهُمْ، وَاخْتَارَهُ الرَّمَضَانِيُّ"⁽⁴⁴⁾.

أَمَّا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فَإِنَّهُ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْفَصَاحَةِ وَيُحْتَجُّ بِهِ. وَاخْتُلِفَ فِي الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ، وَذَلِكَ لِرَوَايَتِهِ بِالْعَنَى. وَقَدْ فَصَّلَ الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ وَالْخِلَافِ عَبْدُ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ (خَزَانَةِ الْأَدَبِ)"⁽⁴⁵⁾.

وبعد أن وُضِعَتْ أُسُسُ عِلْمِ النَّحْوِ ظَهَرَ دَوْرُ الْقِيَاسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الشَّأْنِ مَا كَانَ بَعْدَ، حِينَ نَشَأَ الْخِلَافُ بَيْنَ مَدْرَسَتِي الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ، وَسَارَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي اتِّجَاهٍ، فَالْبَصْرِيُّونَ لَا يَقْيِسُونَ إِلَّا عَلَى الْمَشْهُورِ الشَّائِعِ، أَمَّا النَّادِرُ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ، وَالْكُوفِيُّونَ لَوْ سَمِعُوا بَيْتًا وَاحِدًا فِيهِ جَوَازُ شَيْءٍ مُخَالَفٍ لِلْأَصُولِ جَعَلُوهُ أَصْلًا وَبَوَّبُوا عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْبَصْرِيِّينَ"⁽⁴⁶⁾.

وَالْتَزَمَ الْبَصْرِيُّونَ الْقَوَاعِدَ وَالْمَقَايِيسَ الَّتِي وَضَعُوهَا لِلصَّحَّةِ النَّحْوِيَّةِ مَبْنِيَّةً عَلَى أَكْثَرِ الْأَسَالِيبِ شَيْعًا، "وَحَكَمُوا بِالْخَطَا عَلَى مَنْ تَجَاوَزَ هَذِهِ الْمَقَايِيسَ، وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِشَعْرِهِ"⁽⁴⁷⁾.

وَبَلَغَ مِنْ وَلُوعِهِم بِالْقِيَاسِ "أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشَ (الْأَوْسَطَ) أَجَازَ أَنْ تَبْنِيَ عَلَى مَا بَنَتِ الْعَرَبُ، وَعَلَى أَيِّ مِثَالٍ سَأَلْتَهُ، إِذَا قُلْتَ لَهُ: ابْنِ لِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا،

عَنْهُمْ أَخَذَ أَكْثَرَ مَا أَخَذَ وَمُعْظَمَهُ، وَعَلَيْهِمْ أَتَكَلَّ فِي الْغَرِيبِ وَفِي الْإِعْرَابِ وَفِي التَّصْرِيفِ، ثُمَّ هَذِيلُ وَبَعْضُ كَنَانَةٍ، وَبَعْضُ الطَّائِيَيْنِ، وَلَمْ يُؤْخَذْ عَنْ حَضَرِي قَطُّ، وَلَا عَنْ سُكَّانِ الْبَرَارِيِّ مِمَّنْ كَانَ يَسْكُنُ بِلَادَهُمُ الْمَجَاوِرَةَ لِسَائِرِ الْأُمَمِ الَّذِينَ حَوْلَهُمْ"⁽³¹⁾.

وَيُشِيرُ سَبِيحِيَّةٌ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ إِلَى الَّذِينَ سَمِعَ عَنْهُمْ، مِمَّنْ يُوَثَّقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، فَالْحِجَازِيَّةُ عِنْدَهُ هِيَ اللُّغَةُ الْأُولَى الْقُدْمَى"⁽³²⁾. وَيَقُولُ: "سَمِعْنَا الْعَرَبَ الْمُوثِقَ بِهِمْ"⁽³³⁾، وَ"أُنْشَدْنَا مَنْ نَثَقَ بِعَرَبِيَّتِهِ"⁽³⁴⁾، وَ"سَمِعْنَا فَصَحَاءَ الْعَرَبِ"⁽³⁵⁾.

وَإِنَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَى الْأَفْصَحِ لظُهُورِ اللَّحْنِ وَشَيْوَعِهِ، يَقُولُ ابْنُ جَنِّي: "فَكَانَ (مَا) يُرَوَى عَنْ أَغْلَاطِ النَّاسِ مُنْذُ ذَاكَ (أَيِ مُنْذُ زَمَنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ)، إِلَى أَنْ شَاعَ وَاسْتَمَرَّ فَسَادُ هَذَا الشَّأْنِ مَشْهُورًا ظَاهِرًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَوْحَشَ مِنَ الْأَخْذِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ تَقْوَى لُغَتُهُ، وَتَشَبَعَ فَصَاحَتُهُ"⁽³⁶⁾، وَقَالَ الْفَرَّاءُ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ: "إِلَّا أَنْ تَسْمَعَ شَيْئًا مِنْ بَدْوِيٍّ فَصَحِيحٍ فَتَقُولَهُ"⁽³⁷⁾.

فَإِذَا خَالَطَ الْبَدْوِيُّ أَهْلَ الْحَضَرِ امْتَنَعُوا عَنْ الْأَخْذِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ (لَاِنْ جِلْدُهُ) عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ أَبِي عَمْرٍو ابْنِ الْعَلَاءِ، حِينَ قَالَ لِأَبِي خَيْرَةَ: كَيْفَ تَقُولُ: اسْتَأْصَلَ اللَّهُ عِرْقَاتِهِمْ؟ فَفَتَحَ أَبُو خَيْرَةَ التَّاءَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرٍو: هِيَ هَاتِ أَبَا خَيْرَةَ.. لِأَنِّ جِلْدُكَ"⁽³⁸⁾.

حَتَّى الشَّاعِرُ الْبَدْوِيُّ إِذَا اخْتَلَطَ قَلَّ الْأَخْذُ عَنْهُ، فَالْأَصْمَعِيُّ يَرْفُضُ الْأَخْذَ بِبَيْتٍ لِذِي الرِّمَّةِ فِيهِ كَلِمَةٌ (زَوْجَةٌ)، وَهُوَ قَوْلُهُ:

أَذُو زَوْجَةٍ فِي الْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ

أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيًا"⁽³⁹⁾ وَيُصِرُّ عَلَى أَنَّهَا خَطَا صَوَابُهُ (زَوْجٌ)، وَيَقُولُ: "إِنْ ذَا الرِّمَّةُ أَكَلَ الْمَالِحَ وَالْبَقْلَ فِي حَوَانِيتِ الْبَقَالَيْنِ"⁽⁴⁰⁾، أَيْ أَنَّهُ أَقَامَ بِأَرْضِ السَّوَادِ وَاخْتَلَطَ بِأَهْلِ الْحَضَرِ"⁽⁴¹⁾.

وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَرْفُضُ الْاِحْتِجَاجَ بِشَعْرِ الْكُمَيْتِ بْنِ يَزِيدٍ، وَيَقُولُ: "لَيْسَ الْكُمَيْتُ بْنُ يَزِيدٍ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ

وإن لم يكن من أمثلة العرب⁽⁴⁸⁾.

وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟⁽⁴⁹⁾.

ويحتج ابن جني بقول أبي عثمان المازني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، فيجب أن يكون (ضرباً) هذا من كلامهم؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه، فقد سمعت ما هو نظيره"⁽⁵⁰⁾.

وكان النحاة أميل إلى القياس في مسائلهم، يطمئنون إليه، ويتقبلون منهجه وطرقه، في حين أن رواة اللغة كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي وأبي زيد، كانوا يتخرجون من القياس في ألفاظ اللغة⁽⁵¹⁾.

أما أصحاب مذهب تنقية اللغة فلم يتفقوا حول مقياس محدد يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ، فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً بالوقوف عند ما سُمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح، وما عداه فهو خطأ⁽⁵²⁾.

ومنهم من يرى أن من يتكلم بلهجة من لهجات العرب، أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطئ، "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"⁽⁵³⁾.

فمقياس الصواب عند المتشددين هو الأفصح وما عداه لحن. وعند المتساهلين: كل ما تكلمت به العرب وما قيس على كلامهم فهو صواب. وفي مسلك هؤلاء المتساهلين يقول ابن هشام اللخمي مؤيداً آراءه باتجاهاتهم: "روى الفرأ أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل.

وقال الأخفش (عبد الحميد بن عبد المجيد): أنحى الناس من لم يلحن (يخطئ) أحداً، وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم"⁽⁵⁴⁾. ويتضح الخلاف في المستوى الصوابي عند النحاة في الأمثلة

1_ يخطئ النحاة قول العامة: عطشانة⁽⁵⁵⁾. ويعترض ابن هشام اللخمي على ذلك قائلاً: "إذا قالها قوم من بني أسد فكيف تلحن بها العامة وإذا كانت لغة ضعيفة... وهم قد نطقوا بها كما نطقت بعض قبائل العرب"⁽⁵⁶⁾.

2_ يخطئ الزبيدي قول العامة للكُمثري: إجاَص، فبرد عليه ابن هشام اللخمي بأن أهل الشام يقولون للكُمثري إجاَص⁽⁵⁷⁾، ثم يقول: "وإذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها العامة؟"⁽⁵⁸⁾.

وهكذا نجد أن معيار الصواب اللغوي عند ابن هشام اللخمي هو استعمال القبائل التي يحتج بكلامها لهذه الكلمة أو تلك، فهو لا يكاد يلحن أحداً، أليس هو القائل: "ومن اتسع في كلام العرب ولغاتها لم يكاد يلحن أحداً"⁽⁵⁹⁾.

3_ ومن أمثلة اختلاف القياس الصوابي ما ذكره ابن قتيبة أن قول الناس: فلان يتصدق، إذا أعطى، وفلان يتصدق، إذا سأل، غلط، والصواب: فلان يسأل، وإنما المتصدق المُعطي، قال الله تعالى: (وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ)⁽⁶⁰⁾.

فكان تعليق ابن السيد البطليوسي أن هذا الذي قاله هو المشهور عن الأصمعي وغيره من اللغويين. وقد حكى أبو زيد الأنصاري، وذكر قاسم بن أصبغ عنه أنه يقال: تصدق إذا سأل، وحكى نحو ذلك أبو الفتح بن جني، وابن الأنباري، وصاحب كتاب العين⁽⁶²⁾.

4_ اعتمد ابن قتيبة على السماع في أنه يقال: غلفت لحيتي بالطيب (ثلاثياً)، ولا يقال: غلفت، فبرد عليه ابن السيد بقوله: إدخال مثل هذا في لحن العامة تسف؛ لأن غلف (بالتشديد) جائز على معنى التكثير، كما يقال: ضرب وضرب، وقتل وقتل⁽⁶³⁾.

والمقياس عند أبي العباس (ثعلب) وضحه في مقدمة كتاب (الفصح) بقوله: "هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكُتِبَهم، فمنه

به مِنْ شَاذِّ اللُّغَاتِ وَمُسْتَكْرَهِ الْكَلَامِ، لَوْ تَوَسَّعْتُ
لَكَ بِإِجَازَتِهِ رَخَّصْتُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ رَجُلَانِ⁽⁷¹⁾.
وَلَقُلْتُ: أُرِدْتُ عَنْ⁽⁷²⁾ تَقُولُ ذَلِكَ⁽⁷³⁾.

وَمِمَّا يَزِيدُ اخْتِلَافَ هَذِهِ الْمَقَائِيسِ وَضُوحًا قَوْلَ
ابْنِ السَّيِّدِ: "وَقَدْ أَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً كُلُّهَا
صَحِيحٌ، فَلَا وَجْهَ لِإِدْخَالِهَا فِي لَحْنِ الْعَامَّةِ مِنْ أَجْلِ
إِنْكَارِ الْأَصْمَعِيِّ لَهَا"⁽⁷⁴⁾.

وَالْخِلَاصُ أَنَّ الْمُسْتَوَى الصَّوَابِيَّ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ
اتِّفَاقٍ تَامٍّ، لَا عِنْدَ جَامِعِي اللُّغَةِ، وَلَا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ
وَاللُّغَوِيِّينَ، وَلَا عِنْدَ أَصْحَابِ كُتُبِ لَحْنِ الْعَامَّةِ.

مَعَايِيرُ الصَّوَابِ اللُّغَوِيِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ

لِلْمُحَدِّثِينَ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مُلَاحَظَاتٌ عَلَى الْأَسَاسِ الَّذِي
جَرَى عَلَيْهِ وَضْعُ الْقَوَاعِدِ، وَتَحْدِيدُ زَمَانِ الْإِحْتِجَاجِ
وَمَكَانِهِ، وَفِي مُسْتَوَى الصَّوَابِ وَالْخَطَأِ.

يَرَى إِبْرَاهِيمُ أُنَيْسٌ أَنَّ اللُّغَوِيِّينَ الْعَرَبَ لَمْ يَقْصُرُوا
تَقْعِيدَهُمْ لِقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَصْدَرٍ وَاحِدٍ هُوَ لُغَتُهَا
النَّمُوذَجِيَّةُ الْأَدَبِيَّةُ كَمَا كَانَ الْوَاجِبُ، بَلْ أَقْحَمُوا مَعَهَا
اللُّهَجَاتِ الْعَرَبِيَّةَ الْقَدِيمَةَ بِصِفَاتِهَا وَخَصَائِصِهَا
الْمُتَبَايِنَةِ⁽⁷⁵⁾. وَيَقُولُ بِمِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ تَمَامُ حَسَّانٍ⁽⁷⁶⁾.
وَيَرَى إِبْرَاهِيمُ أُنَيْسٌ أَنَّ اللُّغَوِيِّينَ الْعَرَبَ قَصُرُوا
السَّلَافَةَ اللُّغَوِيَّةَ عَلَى قَوْمٍ بَعِيْنِهِمْ، وَقَصُرُوا عَلَى
زَمَنٍ مُعَيَّنٍ، وَبَيْتَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَنَشَأُ فِي مُخِيلَتِهِمْ مَا يُمْكِنُ
أَنْ يُعْبَرَ عَنْهُ بِدِكْتَاتُورِيَّةِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ⁽⁷⁷⁾.

وَيَقُولُ تَمَامُ حَسَّانٍ: "نَسْتَطِيعُ أَنْ نَرَى الْخَطَأَ فِي
التَّفْكِيرِ، فِي دِرَاسَةِ لُغَةٍ عَرَبِيَّةٍ ذَاتَ مَرَحَلَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ
بِعِبَارَةٍ أَوْضَحَ ذَاتَ صُورَةٍ لَمْ تَتَغَيَّرْ مِنْذُ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى
الْوَقْتِ الْحَاضِرِ. مِثْلُ هَذَا التَّفْكِيرِ لَا بَدَّ أَنْ يَقُودَ إِلَى
الْمَعْيَارِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ سَيُحْتَمُّ فَرَضُ قَاعِدَةٍ مِنْ مَرَحَلَةٍ عَلَى
مِثَالٍ مِنْ مَرَحَلَةٍ أُخْرَى"⁽⁷⁸⁾.

أَمَّا الْمُسْتَوَى الصَّوَابِيُّ فَيَقُولُ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ أُنَيْسٌ:
"وَالْحُكْمُ عَلَى مَا يُسَمَّى بِالصَّوَابِ وَالْخَطَأِ فِي اللُّغَةِ،
يَجْدُرُ بِنَا لَا نَقُولُ: هَلْ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ مَأْلُوفٌ مَعْهُودٌ

مَا فِيهِ لُغَةٌ وَاحِدَةٌ وَالنَّاسُ عَلَى خِلَافِهَا، فَأَخْبَرْنَا
بِصَوَابِ ذَلِكَ. وَمِنْهُ مَا فِيهِ لُغَتَانِ وَثَلَاثُ وَأَكْثَرُ مِنْ
ذَلِكَ، فَأَخْبَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ"⁽⁶⁴⁾، وَمِنْهُ مَا فِيهِ لُغَتَانِ كَثُرَتَا
وَاسْتَعْمَلَتَا فَلَمْ تَكُنْ إِحْدَاهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْأُخْرَى"⁽⁶⁵⁾.
أَمَّا الْحَرِيرِيُّ وَالْجَوَالِيقِيُّ، فَيَخْتَارَانِ الْفَصِيحَ دُونَ
غَيْرِهِ.

وَيَتَضَخُّ مَقْيَاسُ الصَّوَابِ عِنْدَ الْحَرِيرِيِّ فِي الْمِثَالَيْنِ
التَّالِيَيْنِ:

1_ قَالَ الْحَرِيرِيُّ: "وَيَقُولُونَ لِلْمَرِيضِ: مَسَحَ اللَّهُ مَا
بِكَ. وَالصَّوَابُ: مَصَحَ"⁽⁶⁶⁾.

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ بَرِّي عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: "الصَّوَابُ: مَسَحَ
(بِالسَّيْنِ)، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ فِي (الْغَرِيبَيْنِ)، قَالَ:
يُقَالُ: مَسَحَ اللَّهُ مَا بَكَ. أَيْ غَسَلَهُ عَنْكَ وَطَهَّرَكَ مِنْ
الذُّنُوبِ"⁽⁶⁷⁾.

2_ خَطَأَ الْحَرِيرِيُّ قَوْلَهُمْ: "هُوَ سَدَادٌ مِنْ عَوَزٍ يَفْتَحُ
السَّيْنِ، وَقَالَ: الصَّوَابُ سَدَادٌ بِكَسْرِ السَّيْنِ"⁽⁶⁸⁾. وَفِي
إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ: عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ سَدَادٌ مِنْ عَوَزٍ
وَسَدَادٌ (بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ)⁽⁶⁹⁾.

3_ خَطَأَ الْحَرِيرِيُّ جَمْعَ حَاجَةٍ عَلَى حَوَائِجِ. وَفِي
اللِّسَانِ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْجَمْعِ، قَالَ أَبُو
سَلَمَةَ الْمُحَارِبِيُّ:

ثَمَمْتُ حَوَائِجِي، وَوَذَّاتُ بَشْرًا،

فَبَيْسُ مَعْرَسُ الرُّكْبِ السَّغَابِ

قَالَ ابْنُ بَرِّي: وَفِي هَذَا الْبَيْتِ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ حَوَائِجَ
جَمْعُ حَاجَةٍ⁽⁷⁰⁾.

وَفِي النَّصِّ التَّالِيِ بَيَانٌ لِمَقْيَاسِ الصَّوَابِ عِنْدَ أَبِي
مَنْصُورِ الْجَوَالِيقِيِّ؛ إِذْ يَقُولُ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ
(التَّكْمِلَةُ): "وَاعْتَمَدْتُ الْفَصِيحَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ
اللُّغَاتِ، فَإِنْ وَرَدَ شَيْءٌ مِمَّا مَنَعْتُهُ فِي بَعْضِ النُّوَادِرِ
فَمَطَّرَحْتُ لِقَلَّتِهِ وَرَدَّاعَتِهِ ... وَوَضَعْنَا مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ أَهْلُ
الْحِجَازِ وَمَا يَخْتَارُهُ فَصَحَاءُ الْأَمْصَارِ، فَلَا تَلْتَفْتُ
إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ، فَإِنَّا قَدْ سَمِعْنَاهُ. وَرَوَى عَنْ
الْفَرَّاءِ قَوْلَهُ: وَاعْلَمْ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا نَهَيْتُكَ عَنِ الْكَلَامِ

إليه المجمع، انتفع المجمع برأي هذه القلة، واستنبط ما يريد من ألفاظ. ومن أوضح الأمثلة على هذا المعيار أن الشيخ محمد فاضل بن عاشور قدّم بحثاً عام 1965 بعنوان (تحرير أفعال التفضيل من رتبة قياس نحوي فاسد) حمل فيه على النحاة تضيقهم الواسع في باب أفعال التفضيل، وبين ضعف قياسهم وفساده، وقرر أنه يمكن التوسع فيما ضيقوه، والانتهاز إلى قياسية كثيرة مما اعتبروه شاذاً⁽⁸²⁾.

وقد استجاب المجمع لدعوة الشيخ ابن عاشور في تحرير أفعال التفضيل من كثير مما اشترطه النحاة، فتخفف من شرط تجرّد الفعل الثلاثي وفقاً لسيبويه والأخفش— إذا أمن اللبس وتخفف من شرط البناء للمعلوم أخذاً بقول ابن مالك في صوغه المبني للمجهول إذا أمن اللبس، وتخفف من شرط كون الفعل تاماً أخذاً بقول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص، وتخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعال فعلاء وهو ما يكون في الألوان والعيوب أخذاً بقول الكسائي وابن هشام والأخفش⁽⁸³⁾. وبذلك تم التخفف من أكثر الشروط، ولم يبق منها إلا ما اتفق عليه النحاة وهو:

— أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول مجرداً أو مزيداً.

— أن يقبل التفاضل (التفاوت).

— أن يكون مثبتاً.

— أن يكون متصرفاً⁽⁸⁴⁾.

ومن أمثلة اختياره رأياً مرجوحاً: أنه وافق على قول المحدثين: تبارت مصر مع بعض الفرق الأجنبية، مع أن الصواب أن يقال: تبارت مصر وبعض الفرق الأجنبية، بناءً على رأي الكسائي وأصحابه الذين أجازوا: اختصم زيد مع عمرو⁽⁸⁵⁾.

وأجاز قول المحدثين: المصريون غيرون على وطنهم، أخذاً برأي الكوفيين الذين لا يشترطون أن يكون الوصف مما لا يستوي فيه المذكّر والمؤنث⁽⁸⁶⁾.

في اللغة؛ أو هل يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا؟ بل الواجب حين نسمع قولاً ونريد الحكم عليه أن نتساءل: هل استخرج هذا المتكلم مثل هذا القول من حافظته؟ أو كونه هو بنفسه، وعلى أي قول قاس هذا⁽⁷⁹⁾.

ويعرفه تمام حسّان بقوله: "المستوى الصوابي معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي، لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال. والمستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شئون الثقافة بالمعنى الأعم"⁽⁸⁰⁾.

أمّا مجاميع اللغة فقد اتخذت من اختلاف النحاة وعلماء اللغة طريقاً واضحة إلى تيسير التعبير وتوسيع الأقيسة. يقول الأستاذ عبد الحميد حسن: "والذي أريد أن أبرزه في ميدان البحث هو أن هذه الكثرة من آراء علماء اللغة هي سند قوي لما ننشده من مرونة تساعد على التوسع والتجديد، ولما نتطلع إليه من تيسير يعين على فك الأغلال عن كثير من الكلمات والعبارات"⁽⁸¹⁾. لذا جاءت معايير الصواب اللغوي التي يتبناها مجمع اللغة العربية بالقاهرة مرنة، وتوفّق بين آراء القدامى والمحدثين حول الظاهرة أو الاستخدام الجديد. وهذه أبرز المعايير:

أولاً: النظر في موقف العلماء القدامى من الظاهرة المدروسة

فالمجمع هنا حين يجد خلافاً بين القدماء حول قضية ما يستغل هذا الخلاف ليصل إلى صلاحية الكلمة الجديدة التي يريد قياسها وفي بعض الأحيان يأخذ المجمع بأضعف الرايين بين العلماء القدامى. فإذا وجد المجمع أن جمهرة منهم يقولون برأي، ووجد قلة منهم يقولون برأي آخر يلائم ما يهدف

ثانياً: شُيُوعُ الظَّاهِرَةِ فِي الْفُصْحَى الْمُحْتَجُّ بِهَا:

يَسْعَى الْمَجْمَعِيُّونَ فِي ضَوْءِ هَذَا الْمِعْيَارِ إِلَى إِعَادَةِ الْاسْتِقْرَاءِ وَإِحْصَاءِ أَمْثَلَةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَبْحِثُهَا الْمَجْمَعُ⁽¹⁰⁵⁾، بِالرُّجُوعِ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي عُصُورِ الْاسْتِشْهَادِ لِلتَّعَرُّفِ عَلَى مَدَى شُيُوعِ الظَّاهِرَةِ.

وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ الْإِسْكَانْدَرِيُّ مِنْ أَسْبَقِ الْمَجْمَعِيِّينَ فِي اسْتِخْدَامِ هَذَا الْمَنْهَجِ، فَقَدْ قَرَأَ (الْقَامُوسَ الْمُحِيطَ) وَاسْتَخْرَجَ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا تَتَى فِعْلٌ مُشْتَقٌّ مِنْ اسْمٍ عَيْنٍ لِلتَّحْدِيدِ عَلَى جَوَازِ الْإِشْتِقَاقِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ، وَقَالَ فِي ذَلِكَ: "وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْكَثْرَةَ عَلَيْهَا مَدَارُ الْقِيَاسِ، فَقَدْ اعْتَبَرَ الْمَجْمَعُ هَذِهِ الْكَثْرَةَ النَّسْبِيَّةَ كَافِيَةً لِجَعْلِ الْإِشْتِقَاقِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ قِيَاسًا فِي لُغَةِ الْعِلْمِ"⁽⁸⁷⁾.

وَقَدْ نَهَجَ هَذَا النَّهْجَ مَجْمَعِيُّونَ آخَرُونَ، فَقَدْ جَمَعَ الْأُسْتَاذُ شَوْقِي أَمِينٌ مَا يَزِيدُ عَلَى مِائَةِ مِثَالٍ لِلْإِحْتِجَاجِ عَلَى مَجِيءِ (فَعُولٍ) قِيَاسًا مِنَ الْفِعْلِ الْإِشْتِقَاقِ لِلْمُبَالَغَةِ وَلِلصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَجَمَعَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الصَّوَالِحِي زَهَاءَ السَّبْعِينَ مِثَالًا لِمَجِيءِ (فَعْلَةٍ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ، لِلْإِحْتِجَاجِ عَلَى اطِّرَاقِهَا فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ، وَاسْتَشْهَدَ الْأُسْتَاذُ عَلِي السَّبَاعِي عَلَى جَمْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَبْدُوءِ بِمِيمٍ زَائِدَةٍ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ بِسُتَيْنِ شَاهِدًا عَدَّهُا الْمَجْمَعُ مِنَ الْكَثِيرِ الْمُعْتَدِّ بِهِ فِي الْقِيَاسِ. وَاعْتَمَدَ قَرَارَ الْمَجْمَعِ بِجَوَازِ لِحُوقِ التَّاءِ بِالْمَصْدَرِ الْمِيمِيِّ فِي نَحْوِ: مَحْمَدَةٌ وَمَبْخَلَةٌ، بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ شَاهِدًا، وَقَالَ عَنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ: "وَلِهَذِهِ الْكَثْرَةِ تَرَى اللِّجْنَةُ جَوَازَ الْقِيَاسِ"⁽⁸⁸⁾.

وَقَدْ يَقِيسُ الْمَجْمَعُ صِغَةً أَوْ اسْتِعْمَالًا، وَيَحْتَجُّ لَهُ بِبَعْضِ الْأَمْثَلَةِ، بَلْ بِمِثَالٍ وَاحِدٍ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُهُ فِي بَابِهِ مِثْلَ قَوْلِكَ فِي النَّسْبَةِ إِلَى (فَعُولَةٍ): (فَعْلِي) كَشَنِّي فِي سَنُوَةٍ، وَيَنْضُمُ إِلَى اعْتِبَارِ الشُّيُوعِ اعْتِبَارُ آخَرٍ مِثْلَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي الْمُصْطَلَحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَهَذَا

وَاضِحٌ مِنْ قَرَارِ الْمَجْمَعِ فِي قِيَاسِ صِغَةٍ (فَعُولٍ) اسْمًا لِمَا يُتَعَاطَى مِنْ دَوَاءٍ وَنَحْوِهِ. وَمِنْ قَرَارِهِ فِي الْمُسَاوَاةِ قِيَاسُ صِغَةٍ (تَفَاعَلٍ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِشْتِرَاقِ فِي الْمُسَاوَاةِ أَوْ التَّمَاثُلِ، وَفِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّكَرُّارِ وَالْمُوَالَاةِ، وَمِنْ قَرَارِهِ فِي النَّسَبِ إِلَى الْمُثْنَى مِنْ نَحْوِ (أُذَيْنَانِي) وَ(بَحْرَانِي)⁽⁸⁹⁾.

وَلَمْ يَضَعْ الْمَجْمَعُ حَدًّا لِلْكَثْرَةِ أَوْ الْقَلَّةِ، بَلْ تَرَكَهُ إِلَى تَقْدِيرِ أَعْضَائِهِ، وَارْتَبَطَ قَرَارُهُ بِاعْتِبَارَاتٍ أُخْرَى غَيْرِ شُيُوعِ الظَّاهِرَةِ، مِثْلَ اعْتِبَارِ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ، أَوْ اعْتِبَارِ الْكَثْرَةِ بِمِثَالٍ وَاحِدٍ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُهُ فِي بَابِهِ. وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَعْضَاؤُهُ فِي هَذَا الْحَدِّ اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَقَدْ يَطْمُنُّ عُضْوٌ إِلَى مَا جَمَعَهُ مِنْ أَمْثَلَةٍ وَيَعُدُّهَا كَثِيرَةً فِي حِينٍ يَرَاهَا غَيْرُهُ غَيْرَ كَافِيَةٍ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهَا وَالْقِيَاسِ عَلَيْهَا، أَمَّا الْمَصَادِرُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْمَجْمَعِيُّونَ فِي اسْتِقْرَاءِ الظَّاهِرَةِ الْمَدْرُوسَةِ وَجَمَعَ الشُّوَاهِدِ فِيهِ مُقَدِّمَتُهَا كَتَبُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، مِثْلُ: الْغَرِيبِ الْمَصْنُفِ، وَإِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ، وَالْفَصِيحِ وَشُرُوحِهِ، وَالْمِزْهَرِ، وَكِتَابِ سَبِيحِيَّةِ، وَمَعَانِي الْفَرَاءِ، وَشُرُوحِ الْأَلْفَبَةِ. كَمَا أَنَّ مِنْهَا مَعَاجِمُ اللُّغَةِ، وَعَلَى رَأْسِهَا اللِّسَانُ وَالْقَامُوسُ الْمُحِيطُ وَالْمُخَصَّصُ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، وَدِيَوَانُ الْأَدَبِ. وَقَدْ يَرْجِعُونَ أحيانًا قَلِيلَةً إِلَى الْمَجْمُوعَاتِ الشَّعْرِيَّةِ مِثْلُ: الْمَفْضَلِيَّاتِ وَالْأَصْمَعِيَّاتِ وَالْحَمَاسَةِ، وَإِلَى دَوَاوِينِ الشُّعْرَاءِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ⁽⁹⁰⁾.

ثالثاً: شُيُوعُ الظَّاهِرَةِ فِي الْفُصْحَى الْمُعَاَصِرَةِ (مَوْقِفُ الْمُحَدِّثِينَ إِزَاءَ الْاسْتِخْدَامِ الْجَدِيدِ)

نَحْنُ أَبْنَاءُ الْعَرَبِ وَرَثْنَا عَنْهُمْ هَذِهِ اللُّغَةَ، لَا بِالْمَعْنَى الْمَفْهُومِ مِنْ قَوَانِينِ الْوَرَاثَةِ، لِأَنَّ اللُّغَةَ لَا تُورَثُ بَلْ تُكْتَسَبُ، وَلِذَلِكَ نَقُولُ دَائِمًا إِنَّ اللُّغَةَ مَلِكٌ مَنْ يَتَعَلَّمُهَا وَلَا أَثَرَ لِلْوَرَاثَةِ أَوْ الْجِنْسِ فِيهَا، وَلَكِنَّا نَشَأُنَا نَسْتَمِعُ إِلَى أَلْفَظِهَا وَصِغِهَا وَتَرَائِكِهَا وَأَصْوَاتِهَا، فَتَرَكَ هَذَا فِي عُقُولِنَا وَنُفُوسِنَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ

اسم مكان، كما وسع أن نشق منه اسم آلة. أما لحوق التاء فقد رأت اللجنة جوازها على أساس ما جاء في كتاب (سيبويه) من أن العرب يلحقون التاء باسم المكان المشتق من مصدر الثلاثي⁽⁹³⁾.

(ت) أقر المجمع صيغة (فعيل) كقديس وسكير وشريب، فمعظم العلماء القدماء يقولون عن هذه الصيغة أنها سماعية، لكن المجمع نظر فرأى الكثيرين من أبناء العرب في العصر الحديث يأنسون إلى هذه الصيغة، وإن كانوا يفتحون أولها في بعض البلاد العربية. فقرر المجمع قياسيتها على أساس ما أدى إليه الإحصاء من وجود أكثر من سبعين مثلاً لهذه الصيغة رويت عن العرب واستعملها العرب، وعلى أساس ما لوحظ من أن أبناء العرب في العصر الحديث يأنسون إلى هذه الصيغة⁽⁹⁴⁾.

والرأي عندي أن تطبق قواعد اللغة السليمة التي انتهت إليها اللغويون القدماء والمحدثون، ثم تطبيق القواعد والمعايير التي وضعها مجمع اللغة العربية وغيره من المجمع اللغوية، في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة.

السُّلْطَةُ اللُّغَوِيَّةُ الْغَائِبَةُ

فكل الهيئات والمجامع يوصي بتبني كلمات وتعابير جديدة، ويصدر قرارات عديدة، ثم لا يسعى بعد ذلك سعيًا جادًا من أجل ضمان استخدام المتخصصين في هذه الميادين لها في الأقطار العربية، أو حتى على مستوى الدولة الواحدة. وبالتالي صار من الصعب التعبير عن المصطلحات المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا بالعربية على نحو يفهمه كل المشتغلين في هذا الفرع من فروع المعرفة أو ذاك، وساد نوع من الفوضى والارتجال في استخدام التعبيرات المستحدثة. فإذا بنا نجد للشئ الواحد أو المفهوم الواحد تعابير كثيرة شتى، ونجد تعبيراً واحداً يعني أشياء أو مفاهيم مختلفة لأشخاص مختلفين.

يسمى بالحس اللغوي. وهذا الحس اللغوي هو الذي يهديننا أحياناً إلى استنباط أمور جديدة لم ترد في المعاجم، أي أن المجمع يحاول جاهداً ألا يصدّم الناس في حسهم اللغوي. فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة جديدة أو كلمة جديدة في صيغة قديمة، ساعد المجمع على إقرارها⁽⁹¹⁾، ومن أمثلة القرارات التي توضح منهج المجمع في هذا الاتجاه⁽⁹²⁾:

(أ) قرر المجمع قياسية صيغة (فعال) للدلالة على صاحب الحرفة، كنجار وحداد وزجاج، على الرغم من أن ما ورد عن العرب من هذا عدد قليل من الأمثلة التي لم تكن كافية في رأي جمهور القدماء لجعلها قياسية، ذلك لأن المجمع وجد الناس في العصر الحديث يقبلون إقبالاً عجيماً على هذه الصيغة، ويستنبطون بحسهم اللغوي كلمات كثيرة على هذه الصيغة دالة على صاحب الحرفة.

(ب) أقرت لجان المجمع كلمة (منطقة) بفتح الميم وكسر الطاء فقد وجد المجمع أن هذه الكلمة لم ترد في المعاجم على هذه الصورة، بل وردت فيها على صورة اسم الآلة، أي بكسر الميم وفتح الطاء. نصت المعاجم على أن معنى هذه الكلمة في صورة اسم الآلة (الحزام أو النطاق). ولم يرد في المعاجم الفعل الثلاثي الذي اشتق منه اسم الآلة، ويشيع الآن استعمال منطقة على صورة اسم الآلة في معنى المكان المحدد أو الرقعة المحددة. ويبدو أن هذه الدلالة الأخيرة قد جاءت إلى الكلمة التي هي في أصل معناها النطاق (عن طريق المجاز). وساعد على هذا أن الذين ترجموا بعض الكتب الجغرافية في القرن التاسع عشر قد وجدوا أن الكلمة الأجنبية (zone) هي في أصل معناها الحزام. أما الصورة الثانية (منطقة) بفتح الميم وكسر الطاء فيمكن أن تعد اسم مكان مشتقاً من مادة الانتطاق. على الرغم من أن الفعل الثلاثي من هذه المادة لم تنص عليه المعاجم، ولكن هذا الثلاثي غير المستعمل يسع أن نشق منه

دَوْرُ الْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ

في مَجْلِسِ الشَّعْبِ، في دورةٍ من الدَّوراتِ التي كَانَ لَا يَزَالُ فِيهَا عُضْوًا بِالْمَجْلِسِ، واستجَابَتِ اللُّجْنَةُ إِلَى الْمَذْكُورَةِ، ودَعَتْ إِلَى جُلُوسَاتِ اسْتِمَاعٍ مِنَ الْمُخْتَصِّصِينَ. وبعدَ انْتِهَاءِ جُلُوسَاتِ الاسْتِمَاعِ، قَامَتِ اللُّجْنَةُ بِإِعْدَادِ تَقْرِيرٍ عَنِ أَمْرَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَهَبَ التَّقْرِيرُ إِلَى أَمَانَةِ الْمَجْلِسِ، لَكِنَّ الْمَجْلِسَ كَانَ يُقَرِّرُ تَأْجِيلَ مُنَاقَشَةِ التَّقْرِيرِ لِانْشَغَالِهِ بِمَا هُوَ أَهَمُّ، إِلَى أَنْ أَنْتَهَى الْحَالُ إِلَى نَسْيَانِ التَّقْرِيرِ الَّذِي ظَلَّ حَبِيسَ الْأَدْرَاجِ، شَأْنُهُ شَأْنٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفَاتِ الْإِسْتِرَاطِيَّةِ الْمُهْمَةِ الَّتِي لَمْ تَرَ النُّورَ حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا⁽⁹⁵⁾.

أَمَّا التَّجَرِبَةُ الثَّانِيَّةُ فَقَدْ كَانَتْ أَيْضًا بَيْنَ أَرْوَقَةِ مَجْلِسِ الشَّعْبِ الْمَصْرِيِّ، لِمُنَاقَشَةِ تَقْرِيرٍ مُقَدَّمٍ مِنْ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ إِلَى مَجْلِسِ الشَّعْبِ. وَقَدْ حَضَرَ الْقَاءَ رَأْسُ الْمَجْلِسِ نَفْسَهُ، وَرَأْسُ الْمَجْمَعِ—آنذاك—محمود حافظ ونائبه كمال بشر. وَقَدْ عَرَضَ أَمِينُ الْمَجْمَعِ التَّوَصِيَّاتِ الَّتِي يَتَقَدَّمُ بِهَا الْمَجْمَعُ لِجُحِيلِهَا مَجْلِسُ الشَّعْبِ إِلَى مَشْرُوعِ قَانُونٍ. وَمَرَّتِ الْأَيَّامُ وَالشُّهُورُ، وَلَمْ يَتَّخِذِ الْمَجْمَعُ أَيَّ إِجْرَاءٍ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَوْضُوعُ قَدْ نَسِيَ تَمَامًا، وَكَمَا لَوْ كَانَتْ لُجْنَةُ الثَّقَافَةِ وَالْإِعْلَامِ لَمْ تُطَالَبْ بِإِدْرَاجِ الْأَمْرَةِ فِي جَدُولِ أَعْمَالِ الْمَجْلِسِ⁽⁹⁶⁾.

وَفِي الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ مَارِسِ عَامِ 2008 تَحَقَّقَ مَا كَانَ الْمَجْمَعُ يُصْبُو إِلَيْهِ؛ فَقَدْ أَقَرَّ مَجْلِسُ الشَّعْبِ اقْتِرَاحًا بِمَشْرُوعِ قَانُونٍ—تَقَدَّمَتْ بِهِ لُجْنَةُ التَّلْعِيمِ بِالْمَجْلِسِ—بِتَعْدِيلِ بَعْضِ أَحْكَامِ الْقَانُونِ رَقْمَ 14 لِسَنَةِ 1982، بِإِصْدَارِ قَانُونِ إِعَادَةِ تَنْظِيمِ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ رَقْمَ (112) لِسَنَةِ 2008⁽⁹⁷⁾.

وَرِغْمَ صُدُورِ هَذَا الْقَانُونِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ شَيْءٌ، وَبَقِيَ الْحَالُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَا مُتَابَعَةً جَادَةً لِتَطْبِيقِ الْقَانُونِ، وَلَا مُلَاحَقَةً لِلْمُخَالَفِينَ، وَلَا مُحَاسَبَةً لِلْعَاطِثِينَ بِمُسْتَقْبَلِ اللُّغَةِ، وَمَازَالَتْ الْأَلْفَافُ وَالتَّعْبِيرَاتُ الْأَجْنَبِيَّةُ تَغْزُو كُلَّ الْحَافِلِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الرَّسْمِيَّةِ وَغَيْرِ الرَّسْمِيَّةِ دُونَ رَقِيبٍ. وَبَقِيَتْ

لَا يَخْفَى مَا لِلْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ تَأْثِيرٍ—وَأِنْ كَانَ دُونَ مُسْتَوَى الطُّمُوحَاتِ—فِي السَّاحَةِ اللُّغَوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِمَّا بَذَلَتْهُ وَتَبَذَلَهُ الْمَجَامِعُ اللُّغَوِيَّةُ مِنْ جُهِودٍ لِبُلُوغِ أَهْدَافِهَا، فَإِنَّ الْوَاقِعَ يَكْشِفُ لَنَا بِمَرَارَةٍ أَنَّ الْمَشْكَلَةَ لَا تَزَالُ قَائِمَةً، وَلَا يَبَالُغُ إِذَا قُلْنَا إِنَّ حَدَّثَهَا قَدْ زَادَتْ فِي السَّنَوَاتِ الْأَخِيرَةِ. وَذَلِكَ لِلْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

— ضَعْفُ التَّوَاصُلِ وَالْإِنْتِشَارِ، فَغَالِبًا مَا نَسْمَعُ أَنَّ هَذِهِ الْمَجَامِعَ أَصْدَرَتْ مَعَاجِمَ تَضُمُّ مُصْطَلَحَاتٍ مُوَحَّدَةً فِي حَقْلِ عِلْمِيٍّ، غَيْرَ أَنَّ الْمُؤَسَّسَ هُوَ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَاجِمَ لَا تُوزَعُ بِمَا يَكْفِي لَوْصُولِهَا إِلَى أَيْدِي كُلِّ الْمَعْنِيِّينَ مِنْ بَاحَثِينَ وَمُتَرَجِمِينَ وَكُتَّابِ عِلْمِيِّينَ؛ فَهِيَ بَعِيدَةٌ النَّمَالِ وَغَيْرُ مُتَوَافِرَةٍ فِي الْمَكْتَبَاتِ، وَلَوْ أَنَّهَا كَانَتْ تَصِلُ فِعْلًا إِلَى أَيِّ مُتَرَجِمٍ أَوْ بَاحِثٍ لَوَجَدَ نَفْسَهُ مُضْطَرًّا إِلَى اعْتِمَادِهَا عَلَى أَوْسَعِ نِطَاقٍ.

— قَلَّةُ الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ، فَالْمَوَارِدُ الْمَالِيَّةُ الْقَلِيلَةُ الْمُتَوَافِرَةُ لَدَى الْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ تَحْدُ مِنْ جُهِودِهَا وَمِنْ قُدْرَتِهَا عَلَى طِبَاعَةِ مَا يَكْفِي مِنَ الْمَعَاجِمِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَوَزِيعِهَا عَلَى الْمُوَسَّسَاتِ وَالْأَفْرَادِ الْمَعْنِيِّينَ، أَوْ نَشْرِ دُورِيَّاتٍ تَتَضَمَّنُ الْقَرَارَاتِ الْمَجْمِيعَةَ بِأَعْدَادٍ كَافِيَةٍ.

— ضَعْفُ سُلْطَةِ الْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ، فَكَثِيرًا مَا تُصْدَرُ الْمَجَامِعُ تَوْصِيَّاتٍ لِيَتِمَّ الْعَمَلُ بِهَا بِمَا تَرَاهُ مُنَاسِبًا لِتَطْوِيرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَلَكِنْ مَا يُؤَسِّفُ لَهُ هُوَ أَنَّ هَذِهِ الْمَجَامِعَ لَا تَمْلِكُ السُّلْطَةَ وَالْقُدْرَةَ اللَّازِمَتَيْنِ لِإِنْفَازِ قَرَارَاتِهَا وَتَطْبِيقِهَا فِي الْوَاقِعِ.

وَلَقَدْ حَاولَ بَعْضُ الْغَيُورِينَ عَلَى لُغَتِنَا الْقَوْمِيَّةِ الْاسْتِعَانَةَ بِمَجْلِسِ الشَّعْبِ فِي مِصْرَ، وَحَثَّهُ عَلَى إِصْدَارِ تَشْرِيعٍ أَوْ تَشْرِيعَاتٍ تَحْمِي اللُّغَةَ الْقَوْمِيَّةَ وَتَصُونُهَا. وَتَقَدَّمَ النَّائِبُ (فَهْمِي عَمْرٍ) —وَكَانَ مُذِيْعًا بَارِعًا فِي أَدَائِهِ اللَّغَوِيِّ بِالْإِذَاعَةِ الْمِصْرِيَّةِ— بِمَذْكُورَةٍ حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ إِلَى لُجْنَةِ الثَّقَافَةِ وَالْإِعْلَامِ

اللُّغَوِيَّ المَوْرُوثَ يَتَطَلَّبُ تَوْجِيهًا وَمُرَاقَبَةً لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى سَلَامَةِ اللُّغَةِ وَصَوْنَهَا مِنَ الضَّعْفِ، فَقَامَ النُّحُوّ والإِعْرَابُ بِهَذِهِ الْمَهْمَةِ، مَهْمَةُ الْقِيَادَةِ وَالتَّوْجِيهِ، إِنَّهَا السُّلْطَةُ الَّتِي تُخْضَعُ كُلُّ عَمَلٍ لُغَوِيٍّ لِرَقَابَتِهَا. وَلَكِنَّ السُّلْطَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَفْهُومٌ لَا تَنَمُّعُ — كَمَا رَأَيْنَا — بِمَكْرٍ قَاسٍ مُرِيبٍ. أَجْدَادُنَا مَا كَانُوا يَبْحَثُونَ شُؤْنَ الأسلوبِ بِمَعَزَلٍ عَنِ الْبَحْثِ فِي الْكَلِمَاتِ وَنِظَامِهَا النُّحَوِيِّ. وَكُلُّ مَبَاحِثِ الْكَلِمَاتِ يَسُودُهَا طَابَعُ التَّحَرِّيِّ عَنِ النِّظَامِ.

وَلَكِنَّ هَذِهِ السُّلْطَةَ مَا لَبِثَتْ أَنْ ضَعُفَ سُلْطَانُهَا وَاهْتَزَّتْ هَيْبَتُهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، عَصْرُ الْإِنْفِتَاحِ الْفِكْرِيِّ وَالثَّقَافِيِّ، وَالضَّعْفُ السِّيَاسِيُّ، وَالتَّمَرُّقُ الْعَرَبِيُّ، فَلَمْ تَعُدْ مَجَامِعُ اللُّغَةِ قَادِرَةً عَلَى تَنْفِذِ قَرَارَاتِهَا وَتَطْبِيقِ قَوَانِينِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ السُّلْطَةَ الْحَقِيقِيَّةَ الَّتِي تُؤْهِلُهَا لِبَسْطِ سِيَادَتِهَا لِلُّغَوِيَّةَ عَلَى الْأَفْرَادِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ.

لِذَا فَإِنِّي أَوْصِي بِمَا يَلِي لِلنُّهُوضِ بِعَمَلِ الْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ كَسُلْطَةِ لُغَوِيَّةٍ عَرَبِيَّةٍ، مِنْ أَجْلِ النِّجَاحِ فِي مَهْمَتِهَا السَّامِيَّةِ، وَهِيَ حِمَايَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى سَلَامَتِهَا وَهَيْبَتِهَا:

1_ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ تَفْتَحَ الْمَجَامِعُ اللُّغَوِيَّةُ أَبْوَابَهَا لِكُلِّ مَنْ يُقَدِّمُ مَقْتَرَحًا أَوْ مَقْتَرَحَاتٍ يُحَاوِلُ مِنْ خِلَالِهَا خِدْمَةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوِي الدَّرَجَاتِ الْأَكَادِمِيَّةِ الْعُلْيَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَتَحَقَّقُ مِنْهُ الْفَائِدَةُ وَالْخَيْرُ لِلْغَنَةِ الْأُمِّ، وَهَذَا مِنْهُجٌ يُمْكِنُ الْهَيْئَاتِ اللُّغَوِيَّةِ مِنَ الْمَتَابَعَةِ وَالتَّحْكُمِ — قَدْرَ الْمُسْتَطَاعِ — فِي كُلِّ مَا يُسْتَحْدَثُ مِنَ أَلْفَافٍ خَارِجٍ أَطْرَافًا. فَيَتَسَنَّى لِلْمَجَامِعِ اللُّغَوِيَّةِ أَنْ تَجْمَعَ عَلَى مُسْتَوَاهَا كُلِّ الْمَفْرَدَاتِ الْمُسْتَحْدَثَةِ، فَتَعْتَمِدَ مَا تَرَاهُ مُنَاسِبًا، وَتَسْتَبْعِدَ مَا لَا يِلَاقُ.

2_ أَنْ تَقُومَ الْمَجَامِعُ اللُّغَوِيَّةُ بِدَوْرِ الْمَتَابَعَةِ وَالرَّقَابَةِ لِلُّغَوِيَّةِ الدَّقِيقَةِ عَلَى وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْمَكْتُوبَةِ وَالْمَسْمُوعَةِ وَالْمُرْتَبَةِ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ بَالِغُ الْأَهْمِيَّةِ فِي

قَرَارَاتِ الْمَجْمَعِ غَيْرِ مَفْعَلَةٍ عَمَلِيًّا؛ بَلْ ظَلَّتْ أَسِيرَةُ الْكُتُبِ وَالْإِصْدَارَاتِ الْمَجْمَعِيَّةِ الْعَدِيدَةِ الَّتِي لَا يَعْرِفُهَا، وَلَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا قَلَّةٌ مِنَ الْبَاحْثِينَ أَوْ الْمُخْتَصِّينَ.

وَأَجْدُنِي مُتَّفَقًا مَعَ مُحَمَّدٍ حَافِظِ رَئِيسِ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (السَّابِقِ) فِي التَّكْدِيرِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أُريدَ إِيجَادُ حَلٍّ لِأُزْمَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَعَلَى الدَّوْلَةِ (أَوْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ) أَنْ تَحْسُمَهَا بِقَرَارٍ سِيَاسِيٍّ مُلْزِمٍ يُوفِّرُ لَهَا كُلَّ الْإِمْكَانَاتِ، وَيَضَعُ لَهَا الْخَطَّةَ وَالْبَرْنَامَجَ لِلْعَمَلِ وَالتَّنْفِيزِ وَالْإِنْفِطَاقِ بِاعْتِبَارِهَا قَضِيَّةً قَوْمِيَّةً وَوَطَنِيَّةً وَثِيقَةً الصَّلَةِ بِكَيَانِنَا الْعَرَبِيِّ وَمُسْتَقْبَلِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ⁽⁹⁸⁾.

خَاتِمَةُ الْبَحْثِ وَتَوْصِيَاتُهُ

تَبَيَّنَ لَنَا مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ الْفُصْحَى الَّتِي تُسْتَعْمَلُ الْيَوْمَ لَا يَكْتَسِبُهَا أَحَدٌ فِي بَيْتِهِ بَلْ يَتَعَلَّمُهَا فِي الْمَدْرَسَةِ وَفِي غَيْرِهَا مِنَ مَعَاهِدِ التَّعْلِيمِ، وَدَرَجَةِ إِتْقَانِ الْمُحَدِّثِينَ لَهَا تَتَفَاوَتُ وَفَقًا لِاعْتِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ، أَهْمُهَا مَعْرِفَتُهُمْ بِقَوَاعِدِ الْفُصْحَى وَمُفْرَدَاتِهَا.

وَالْمُحَدِّثُونَ عَلَى اخْتِلَافِ بَيِّنَاتِهِمُ الثَّقَافِيَّةَ لَدَيْهِمْ بَقِيَّةً مِنْ سَلِيْقَةٍ عَرَبِيَّةٍ تَتَّصِلُ بِالتَّصَرُّفِ فِي وُجُوهِ الْكَلَامِ بِالِاشْتِقَاقِ وَالتَّعْرِيْبِ وَالْقِيَاسِ عَلَى مَا وَضَعَتْهُ مِنْ صِيْغٍ وَأَسَالِيْبٍ، وَمِنْ أَثَارِ تِلْكَ السَّلِيْقَةِ فِي حَيَاتِنَا مَا نَسْتَحْدِثُهُ مِنَ أَلْفَافٍ أَوْ نَقِيْسُهُ مِنْ عِبَارَاتٍ عَلَى مَا رَسَخَ فِي نَفُوسِنَا وَانْطَبَعَ فِي أَذْهَانِنَا مِنْ رَصِيدِ لُغَوِيٍّ ذِي قَوَاعِدٍ وَأَصُولٍ عَرَبِيَّةٍ لَا جِدَالَ فِيهَا، تَرْجِعُ تَارَةً إِلَى أَصْلِ الْوَضْعِ وَأُخْرَى إِلَى قَوَاعِدِ الْإِشْتِقَاقِ وَالتَّعْرِيْبِ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ بِسَبِيلٍ.

وَيُمْكِنُنَا هُنَا أَنْ نَطْمِئِنَّ إِلَى أَنَّ السَّلِيْقَةَ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ تَمُتْ، وَأَنَّهَا بِقَلِيلٍ مِنَ الْمَعَالِجَةِ وَتَبْسِيطِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ سَتَنْبَعُثُ مِنْ جَدِيدٍ، مَعَ سُلُوكِ نَهْجِ الصَّوَابِ فِي الْغَالِبِ الْأَعْمُ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ الْحَالُ يَوْمَ كَانَتِ السَّلِيْقَةُ الْعَرَبِيَّةُ لَا تَشْكُو ضَعْفًا أَوْ إِنْحِلَالًا.

وَلَقَدْ ظَهَرَ لَنَا — أَيْضًا — أَنَّ هَذِهِ السَّلِيْقَةَ وَهَذَا النِّظَامَ

وإعلانات التَّجَارِيَّة. انطِلاقاً مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي مَعْنَى الاستِقلالِ الوَطَنِيّ أَوْ القَوْمِيّ تَجَاهُلُ هَذِهِ اللُّغَةُ أَوْ تَشْوِيهَهَا أَوْ اسْتِبدَالُهَا بِأَيِّ لُغَةٍ، بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

هَوَامِشُ البَحْثِ

- (1) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، 48 / 1.
- (2) انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص132-128.
- (3) انظر: ناصف، مصطفى، النحو والسلطة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الكتاب 255، 2000، ص23.
- (4) انظر: المصدر السابق، ص37.
- (5) انظر: المصدر السابق، ص227 و228.
- (6) انظر: المصدر نفسه، ص31، 30، 410.
- (7) انظر: ناصف، مصطفى، النحو والسلطة، ص243.
- (8) انظر: المصدر نفسه، ص243.
- (9) انظر: اللغوي، أبو الطيب، مراتب اللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط2، 1974، ص23.
- (10) انظر: المصدر السابق، ص19.
- (11) الأنباري، كتاب الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ص244.
- (12) البقرة، 221.
- (13) ابن قتيبة، عيون الأخبار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1996، المجلد الثاني، الجزء الخامس، ص160.
- (14) المصدر السابق، ص158.
- (15) انظر: المصدر نفسه، ص157.
- (16) ديوان النابغة الذبياني، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2005-2، ص76.
- (17) البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 237 / 1.
- (18) انظر: إبراهيم، طه محمد، تاريخ النقد الأدبي، ص54.
- (19) انظر: إبراهيم، طه محمد، تاريخ النقد الأدبي، ص54.
- (20) انظر صادق أبو سليمان، قطوف من كتب اللغة، ص20.
- (21) انظر: حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص17.
- (22) الأنبياء، 103.
- (23) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، 185 / 1.
- (24) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص182.

هَذَا الْمَجَالِ. فَهَذِهِ الْوَسَائِلُ الْإِعْلَامِيَّةُ تُحَقِّقُ بِالتَّأَكُّدِ التَّدَاوُلَ وَالِانْتِشَارَ الْوَاسِعِينَ لِهَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ.

3_ أَنْ تَقُومَ لَجَانٌ مُتَخَصِّصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَعْضَاءِ كُلِّ الْمَجَامِعِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِرَاسَةِ مُصْطَلَحَاتِ الْمَوْضُوعِ الْمُعْنَى الَّتِي كَانَتْ أَقْرَبَهَا كُلِّ مَجْمَعٍ مُسْتَقِلًّا عَنِ الْمَجَامِعِ الْأُخْرَى، فَتَنْسِقُهَا فِيمَا بَيْنَهَا، أَوْ تَقْرَأُ مَا أُصْدِرَهُ أَحَدُهَا فِيهَا (كَمَا فَعَلَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْأُرْدُنِيِّ مِنْ قَبْلِ، عِنْدَمَا أَقْرَأَ كُلُّ الْمُصْطَلَحَاتِ الَّتِي أَقْرَبَهَا مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِصْرَ)، وَتُصَدِّرُهَا بِالتَّعَاوُنِ مَعَ مَكْتَبِ تَنْسِيقِ التَّعْرِيبِ بِاسْمِهَا مَجْتَمِعَةً وَبِمِبَارَكَةِ الْمُنْظَمَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلتَّرْبِيَةِ وَالثَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ. وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِمِثْلِ هَذَا الْإِصْدَارِ دَعْمٌ مِنَ الْجِهَاتِ الرَّسْمِيَّةِ، وَتُقْبَلُ بِلا تَحْفَظَ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْسَاطِ الْمُصْطَلَحِيَّةِ وَالْمُعْجَمِيَّةِ فِي كُلِّ بِلَدٍ عَرَبِيٍّ.

4_ اسْتِخْدَامُ سُلْطَةِ الْقَانُونِ فِي حِمَايَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لِلْقَضَاءِ عَلَى ظَاهِرَةِ كِتَابَةِ أَسْمَاءِ الْمَحَالِّ الْعَامَّةِ وَإِيعْلَانَاتِ بِأَسْمَاءِ أَجْنِبِيَّةٍ، أَوْ كِتَابَتِهَا بِأَسْمَاءِ أَجْنِبِيَّةٍ وَبُحُرُوفٍ عَرَبِيَّةٍ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِسَاءَةٍ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالرُّوحِ الْقَوْمِيَّةِ.

5_ مُرَاقَبَةُ عَمَلِ الْمَوْسَّسَاتِ وَالنَّقَابَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمُتَابَعَةُ تَنْفِذِ خُطَطِ تَوْحِيدِ مُصْطَلَحَاتِ التَّعْرِيبِ وَالتَّرْجَمَةِ (إِلَى الْعَرَبِيَّةِ) مِنْ خِلَالِ سُلْطَةِ مُرَاقَبَةِ عَرَبِيَّةٍ تَسْتَمِدُّ قُوَّتَهَا مِنَ السُّلْطَةِ الرَّسْمِيَّةِ، عَنْ طَرِيقِ فَرَضِ الْقِيُودِ، وَسَنِّ الْقَوَانِينِ الَّتِي تَكْفُلُ التَّزَامَ الْمَوْسَّسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَوَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْعَرَبِيَّةِ، بِتَبْنِيِ الْإِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُوَحَّدَةِ لِلتَّعْرِيبِ وَالتَّرْجَمَةِ.

6_ مُرَاقَبَةُ التَّزَامِ الْمَوْسَّسَاتِ وَالشَّرَكَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّلِيمَةِ فِي أَسْمَائِهَا وَأَسْمَاءِ مُنْتَجَاتِهَا وَإِيعْلَانَاتِهَا التَّجَارِيَّةِ. وَإِصْدَارُ قَرَارٍ بِمَرَاجَعَةِ الشَّرَكَاتِ وَالْمَحَالِّ الَّتِي تَحْمِلُ أَسْمَاءَ أَجْنِبِيَّةٍ، وَإِنْدَاوُهَا بِتَعْدِيلِ أَسْمَائِهَا طَبَقًا لِلْقَانُونِ الَّذِي يَنْصُ عَلَى اسْتِخْدَامِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْمُعَامَلَاتِ

- (25) المصدر السابق، ص34.
- (26) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص114-109.
- (27) انظر: حسان، تمام، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السادس والخمسون، مايو 1985، ص55.
- (28) انظر: المصدر السابق، ص55.
- (29) انظر: عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، 2003، ص91.
- (30) انظر: حسان، تمام، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، ص56.
- (31) السيوطي، المزهري، 1/167.
- (32) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 3/278، 1988.
- (33) المصدر السابق، 1/304.
- (34) المصدر نفسه، 3/315.
- (35) المصدر نفسه، 3/505.
- (36) ابن جني، الخصائص، 2/11.
- (37) المصدر السابق، 2/11.
- (38) المصدر نفسه، 1/385.
- (39) المبرد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3-1997، 2/42.
- (40) ابن جني، الخصائص، 3/298، والسيوطي، المزهري، 2/322.
- (41) انظر: مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967، ص45.
- (42) المرزباني، أبو عبيد الله، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المطبعة السلفية، القاهرة، 1925، ص192.
- (43) المصدر السابق، ص88.
- (44) انظر: البغدادي، عبد القادر، خزنة الأدب، 1/6.
- (45) انظر: خزنة الأدب، 1/10.
- (46) انظر: السيوطي، الاقتراح، ص429.
- (47) مطر، عبد العزيز، لحن العامة، ص46.
- (48) ابن جني، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، دار إحياء التراث القديم، ط1-1954، 1/180.
- (49) المصدر السابق، 1/180.
- (50) ابن جني، المنصف، 1/182.
- (51) انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978، ص20.
- (52) انظر: السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف بمصر، ط1-1968، ص10 وما بعدها.
- (53) ابن جني، الخصائص، 2/14.
- (54) اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، ط1-2003، ص55.
- (55) انظر: المبرد، المقتضب، 64/1، وابن السراج، الأصول في النحو، 85/2، وشرح ابن عقيل، 323/3، وشرح الأشموني، 138/3، وحاشية الصبان، 344/3.
- (56) اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ص69.
- (57) انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، 7/1. وانظر: الهروي، أبو سهل، إسفار الفصح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 1420هـ، 751/2.
- (58) اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ص43.
- (59) المصدر السابق، ص10.
- (60) يوسف، 88.
- (61) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب/الكتاب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص25.
- (62) انظر: البطليوسي، ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب/الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، 1996، 15/2.
- (63) انظر: المصدر السابق، 184/2.
- (64) يعيب ابن عقيل على ثعلب قوله: فاخترنا أفصحهن، بقوله: "عيب على صاحب الفصحى في قوله: فاخترنا أفصحهن، قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول فصاحن"، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980، 181/3.
- (65) ثعلب، أبو العباس، كتاب الفصحى، تحقيق: عاطف مذكور، دار المعارف، دت، مقدمة الكتاب.
- (66) أبو محمد الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998، ص21.
- (67) الخفاجي، شهاب الدين، شرح درة الغواص للحريري، مطبعة الجواثب، القسطنطينية، ط1، 1299هـ، ص31.
- (68) درة الغواص، 1/125.
- (69) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002، 83/1.
- (70) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 1/192.
- (71) على لغة من يلزم المثني الألف.
- (72) أي على عننة تميم: إذ يقولون في أن: عن.
- (73) أبو منصور الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بغداد، 2007، ص46.

العاملين كل في حدود اختصاصاتهم، وينشأ ويترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسؤولية التأديبية للمخالف. مكتب مجمع اللغة العربية لتلقي الشكاوى بشأن المخالفات التي ترد على هذا الالتزام، وتحقيقها، ويقوم المجمع بإعلان تقرير سنوي عن حالة اللغة العربية، وما تتعرض له قراراته من مخالفات". جريدة القبس الكويتية، 14/4/2008.

(98) انظر: حافظ، محمود، قضية التعريب في مصر، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الرابع والثمانون، ص92.

المراجع

— إبراهيم، طه محمد، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط9، 1989.

— إسماعيل، نائل محمد، معايير مجمع اللغة العربية في مصر في إجازة الأبنية والتراكيب النحوية والأساليب اللغوية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 2004.

— الأنباري، محمد بن قاسم، كتاب الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا / بيروت، 1987.

— أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصريّة، ط6، 1978.

— البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

— البطليوسي، ابن السيّد، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب / الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصريّة، 1996.

— ثعلب، أبو العباس، كتاب الفصيح، تحقيق: عاطف مذكور، دار المعارف، د.ت.

— الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر.

— ابن جنّي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4.

— ابن جنّي، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، دار إحياء التراث القديم،

(74) البطليوسي، ابن السيّد، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب / الكتاب، 222/2.

(75) انظر: من أسرار اللغة، ص29.

(76) انظر: حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص25.

(77) انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص27.

(78) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص190.

(79) من أسرار اللغة، ص31.

(80) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص67.

(81) البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية: 130/29.

(82) انظر: عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995، ص210.

(83) انظر: المصدر السابق، ص211.

(84) مجمع اللغة العربية، في أصول اللغة، الجزء الأول، 1969، ص121-122.

(85) مجمع اللغة العربية، القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: الجزء الأول، 1977، ص61.

(86) المصدر السابق، ص63.

(87) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، 1934، ص236. وفي أصول اللغة، الجزء الأول، 1969، ص69.

(88) في أصول اللغة، الجزء الثاني، 1975، ص23-33.

(89) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، 1934، ص236. وفي أصول اللغة، الجزء الأول، 1969، ص69.

(90) في أصول اللغة، الجزء الثاني، 1975، ص23-33.

(91) انظر: في أصول اللغة، الجزء الثالث، 1983، ص86.

(92) انظر: عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ص215.

(93) انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص32.

(94) انظر: المصدر السابق، ص33.

(95) انظر: عصفور، جابر، اللغة العربية أزمة واحدة أم أزمات؟! مجلة العربي، العدد 592، مارس، 2008، ص80.

(96) انظر: المصدر السابق، ص80.

(97) وهذا نصّ القانون: تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية، وتيسير تعميمها وانتشارها وتطوير وسائل تعليمها وتعلمها، وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات، وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة في المجتمع، على أن يصدر بها قرار من الوزير المختص ينشر في الوقائع المصرية. ويقوم المجمع من خلال لجانة النوعية المختصة بتحقيق هذا الدور، وتذليل أية صعوبات تواجهه، ومتابعة تنفيذ وتقييم مستوى الأداء فيه. ويعتبر هذا الالتزام أحد الواجبات العامة الملقاة على

- ط1_1954. الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980.
- __ عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، 2003.
- __ ابن فارس، الصحابي، تحقيق: السيد أحمد صقر، (نسخة مصورة) الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2003.
- __ في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الأول.
- __ في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني.
- __ في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث.
- __ ابن قتيبة، أدب الكاتب / الكتاب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسّسة الرسالة، ص25.
- __ ابن قتيبة، عيون الأخبار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1996، المجلد الثاني، الجزء الخامس.
- __ القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول.
- __ اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2003.
- __ اللغوي، أبو الطيب، مراتب اللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط2، 1974.
- __ المبرّد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997.
- __ مجلة العربي، الكويت، العدد 592.
- __ مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الأول.
- __ مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الرابع والثمانون.
- __ الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بغداد، 2007.
- __ الحريري، أبو محمد، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسّسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998.
- __ حسان، تمام، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السادس والخمسون، مايو، 1985.
- __ الخفاجي، شهاب الدين، شرح درة الغواص للحريري، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط1، 1299هـ.
- __ ديوان النابغة الذبياني، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2005.
- __ ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002.
- __ أبو سليمان، صادق عبد الله، قطوف من كتب اللغة، مكتبة المقداد، غزة، ط3، 2011.
- __ السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف بمصر، ط1، 1968.
- __ السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1998.
- __ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006.
- __ سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- __ الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط9، 1981.
- __ عالم المعرفة، الكويت، الكتاب 255، 2000.
- __ عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995.
- __ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محبي

- __ المرزبانيّ، الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، المطبعة السلفيّة، القاهرة، 1925.
- __ مطر، عبد العزيز، لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، دار الكاتب العربيّ، القاهرة، 1967.
- __ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، ط4، 2004.
- __ ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، 1990.
- __ الهروي، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ط1، 1420هـ.
- __ وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، دار نهضة مصر، د.ت.